المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

مشروع قانون
المالية
2023

PDP visé électroniquement par :

Département ministériel	Direction du Budget
Le 27/10/2022 14:01	Le 27/10/2022 14:46

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3
1. تقديم موجز للاستراتيجية 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 9
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج 11
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 14
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 17
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 19
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية 23
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 24
الجزء الثاني : تقديم البرامج 26
برنامج 010 : القيادة والدعم 27
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 27
2. مسؤول البرنامج 28
3. المتدخلين في القيادة 28
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 29
برنامج 001 : إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة 36
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 36
2. مسؤول البرنامج 45
3. المتدخلين في القيادة 45
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 46
برنامج 002 : التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين 52

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 52
2. مسؤول البرنامج 57
3. المتدخلين في القيادة 57
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 58
الجزء الثالث : محددات النفقات 69
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 70
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 70
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع 72
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 72
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 74

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

1. تقديم موجز للاستراتيجية

1.1.هيكلة الوزارة ومواردها البشرية:

تم تحديد اختصاصات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بموجب المرسوم رقم 2.13.22 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1434 (29 أبريل 2013).

من أجل إنجاز مهامها، تتوفر الوزارة على هيكلة وظيفية كما هو مبين أسفله:

-الوزيرة

-المفتشية العامة

-الكتابة العامة

-مديرية التنمية الاجتماعية

-مديرية المرأة

-مديرية النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

-مديرية حماية الأسرة و الطفولة والأشخاص المسنين

-مديرية الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة

كما تضم الوزارة مؤسستين عموميتين تحت وصايتها وهما مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

كما تتوفر الوزارة على المعهد الوطني للعمل الاجتماعي الذي يسهر على تكوين وتأهيل أطر مختصة في العمل الاجتماعي للعمل بالإدارات العمومية، الجماعات المحلية والمؤسسات شبه العمومية والخاصة، كما يساهم في إعداد ونشر تقنيات وأساليب العمل والبحث في مجال التنمية الاجتماعية بصفة عامة. للإشارة، فإن المعهد الوطني للعمل الاجتماعي أصبح مؤسسة للتعليم العالي غير تابعة للجامعة و قد صادق مجلس الحكومة بتاريخ 8 شتنبر 2016 على المرسوم رقم 499-15-2 بإعادة تنظيم المعهد الوطني للعمل الاجتماعي القاضي بملائمة نظام الدراسة والبحث بالمعهد مع المقتضيات الواردة في القانون رقم 00-01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي و الذي يخول له اعتماد النظام البيداغوجي الجامعي الإجازة، الماستر و الدكتوراه.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الإقتصاد والمالية

ويبلغ عدد الموارد البشرية الساهرة على تنفيذ مهام ومشاريع الوزارة 460 منها 108 رهن إشارة التعاون الوطني و24 في مؤسسات أخرى. نسبة النساء من مجموع الموارد البشرية تصل إلى49% ونسبة النساء في مراكز المسؤولية يصل إلى 36%، في حين تصل نسبة النساء من الأطر إلى 44 %.

2.1.تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة:

تسهر وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على إعداد وتنزيل السياسة الحكومية في مجال حماية الطفولة والأسرة والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين وتحسين وضعية المرأة والتنمية الاجتماعية، وذلك بتنسيق مع القطاعات المعنية.

على المستوى الترابي، لا تتوفر الوزارة حاليا على مندوبيات جهوية ويتم تنزيل مخططاتها وبرامجها عبر مكونات القطب الاجتماعي (التعاون الوطني و وكالة التنمية الإجتماعية).

على المستوى الاستراتيجي، اعتمدت الوزارة الاستراتيجية الجديدة للوزارة 2022-2025 "جسر" للتنمية الاجتماعية المندمجة والمبتكرة والمستدامة لتحرير الطاقات وهي ثمرة اجتماعات تشاورية عقدت على مستوى 12 جهة بالمملكة.

وتعكس المحاور الاستراتيجية والاوراش المختارة التحديات الاجتماعية التي تم تحديدها وتلبي توقعات مختلف الفاعلين الترابيين.

وتستند هذه السياسة إلى معتقدات راسخة مثل تعزيز الروابط الاجتماعية، وتعزيز الحقوق وفعالية المساواة، والابتكار في الخدمات الاجتماعية أو الاستدامة؛ وهي القناعات اللازمة لمواجهة التحديات الاجتماعية الكبرى لبلدنا.

استنادا إلى هذه القناعات، تستند الاستراتيجية الجديدة على خمسة مبادئ توجيهية رئيسية

Green : جسر للتنمية المستدامة

Inclusive : جسر للإدماج و الصمود

Smart : جسر للرقمنة و الابتكار الاجتماعي

Social : جسر لتقوية الرابط الاسري و الاجتماعي

Regeneration : جسر لتحسين راس المال البشري

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وتهدف الاستراتيجية الجديدة في افق 2026 إلى:

أ- رفع نسبة مشاركة النساء في مناصب المسؤولية؛

ب- تقليص نسبة انتشار العنف ضد النساء،

ت- تحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة.

ث- التكفل بالأطفال المحرومين من سند عائلي وفي وضعية هشة او بحاجة للرعاية

ج- التكفل بالأشخاص المسنين المحرومين من سند عائلي وفي حالة هشاشة أو بدون مأوى.

من أجل تحقيق غايتها، تعتمد هذه الاستراتيجية على أربع دعامات موزعة على 17 محورا استراتيجيا و50 ورشا.

الدعامة الأولى: الإدماج والابتكار ، عبر أجهزة اجتماعية عالية الجودة وولوجة.

الدعامة الثانية: المساواة والتمكين والريادة، عبر تقوية تموقع المرأة في المجتمع.

الدعامة الثالثة: الأسرة والرابط الاجتماعي والتضامن، عبر تعزيز الحقوق والحماية الملائمة

دعامة عرضانية: روافع التنفيذ لضمان نجاح الاستراتيجية

وتتمثل المحاور الاستراتيجية المختارة حسب الدعامة كالتالي:

1. **الإدماج والابتكار الاجتماعي**
   - خدمات اجتماعية مبتكرة وعالية الجودة؛
   - الهندسة الاجتماعية لضمان مواكبة ملائمة؛
   - موارد بشرية مؤهلة لمواكبة التغيير؛
   - الحماية الاجتماعية والدعم المباشر للفئات الأكثر هشاشة؛
   - التضامن والتماسك الاجتماعي لتسهيل الإدماج
2. **المساواة والتمكين والريادة.**
   - محاربة الصور النمطية حول النوع والجنس.
   - تعزيز حقوق المرأة؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- محاربة العنف ضد المرأة؛
- التمكين الاجتماعي والاقتصادي والريادة؛

3. **الأسرة والروابط الاجتماعية والتضامن**
   - النهوض بأوضاع الأسرة؛
   - حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم؛
   - تقوية إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة؛
   - دعم الأشخاص المسنين
4. **روافع التنفيذ لضمان نجاح الاستراتيجية**
   - الحكامة والالتقائية
   - الرقمنة واليقظة الاجتماعية،
   - الشراكات والتواصل والتمويل
   - مواكبة الجماعات الترابية لرفع التحدي الاجتماعي.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

تعتبر وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة السلطة الحكومية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وحقوق النساء في المملكة المغربية، حددت اختصاصاتها في إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجالات التضامن والمرأة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين والأسرة والتنمية الاجتماعية.

حسب **المرسوم الذي يحدد اختصاصات وتنظيم الوزارة**، تناط بهذا القطاع الحكومي مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجالات التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وذلك بتنسيق مع القطاعات المعنية.

ويعهد إليها في هذا الصدد القيام بما يلي:

- إعداد استراتيجية حكومية للتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وتتبع تنفيذ برامجها وتقييمها؛
- المساهمة في إعداد وتحيين وتطوير النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجالات التضامن والمرأة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين والأسرة والتنمية الاجتماعية، وملاءمتها مع المواثيق الدولية والاتفاقيات المصادق عليها من طرف المملكة المغربية؛
- إنجاز الدراسات المتعلقة بمجالات التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وإعداد التقارير بشأنها؛
- المساهمة في وضع وتنفيذ البرامج والتدابير لمحاربة مختلف الآفات المرتبطة باختصاصات الوزارة؛
- المساهمة في إعداد برامج التنمية الاجتماعية بتنسيق مع القطاعات والجهات المعنية؛
- إعداد وتنفيذ البرامج الرامية لتقوية الأسرة والنهوض الاجتماعي بأوضاع الطفولة بتنسيق مع القطاعات والجهات المعنية؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- إعداد وتتبع تنفيذ برامج النهوض بحقوق المرأة، والعمل على تقوية أوضاعها القانونية ومشاركتها في التنمية، وذلك بتنسيق مع الجهات المعنية؛
- مواكبة ومراقبة المراكز الاجتماعية المحدثة في إطار اختصاصات الوزارة؛
- المساهمة في تفعيل وإعمال أدوات الوقاية من الآفات الاجتماعية ذات الصلة؛
- المساهمة في تحسين ظروف الإدماج الاجتماعي، والسوسيو مهني للمواطنين في وضعية صعبة لاسيما منهم الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين؛
- تقوية وتفعيل روابط التضامن والشراكة والتعاون في مجال اختصاصات الوزارة.

وعليه، تعمل وزارة التضامن و الإدماج الاجتماعي و الأسرة على تنسيق برامج وتدخلات القطاعات الوزارية والجمعيات والقطاع الخاص في مجال المساواة بين الجنسين، و دعم الجمعيات و بنيات الاستقبال وتقديم الخدمات الموجهة لفائدة النساء، على ترسيخ الحقوق الإنسانية للنساء، وتحقيق فعلية المساواة ، تنفيذا للمقتضيات الدستورية التي أكدت بوضوح هذا التوجه من خلال الديباجة ومجموعة من الفصول وعلى رأسها الفصل 19، والسعي بالموازاة مع ذلك على تمكين النساء، في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وسياسية، أو ثقافية أو بيئية، لضمان من جهة المشاركة الكاملة لها، كحق من الحقوق الأساسية، وأيضا إسهاما في الرفع من النمو الوطني، والتقليل من مستوى بعض الظواهر كالعنف ضد النساء، وذلك كنتيجة لتحقيقها للاستقلالية الاقتصادية

وتفعيلا للالتزامات الحكومية، قامت وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة ببلورة استراتيجية جديدة "جسر "للتنمية الاجتماعية الدامجة والمبتكرة والمستدامة لتحرير الطاقات، تهدف اعتماد جيل جديد من الخدمات "جسر" وفق منظور يهدف عصرنة التدخل الاجتماعي بجعل الرقمنة، وتحسين استهداف المستفيدين، والتتبع واليقظة الاجتماعية مداخلا لتجويد العمل في المجالات الاجتماعية. . وتم تخصيص الدعامة الثاني للمساواة والتمكين والريادة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)	% مشروع قانون المالية لسنة 2023/ قانون المالية للسنة 2022
الموظفون	82 715 000	79 379 000	-4,03
المعدات والنفقات المختلفة	512 600 000	580 000 000	13,15
الاستثمار	163 000 000	225 000 000	38,04
المجموع	758 315 000	884 379 000	16,62

■ تعليق

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الإقتصاد والمالية

ارتفاع للاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير والاستثمار برسم السنة الحالية .

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	79 379 000					
المعدات والنفقات المختلفة	580 000 000	-	-			
الاستثمار	225 000 000	-	-			
المجموع	884 379 000	-	-	46 000 000	-	930 379 000

■ تعليق

ارتفاع الاعتمادات المخصصة لنفقات الوزارة لاسيما ميزانية الاستثمار برسم السنة الحالية، خصص ما يقارب نصف الاعتمادات المضافة للتعاون الوطني.

■ إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)			% مشروع قانون المالية للسنة 2023 / قانون المالية للسنة 2022
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
القيادة والدعم	616 630 500	79 379 000	558 068 700	35 100 000	9,07
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة	39 284 500	-	9 184 500	81 000 000	129,57
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	102 400 000	-	12 746 800	108 900 000	18,8
المجموع	758 315 000	79 379 000	580 000 000	225 000 000	16,62

■ تعليق

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والدعم ناتج عن تضمينه لاعتمادات التسيير والتجهيز المتعلقة بالمؤسسات تحت الوصاية.

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
القيادة والدعم	79 379 000
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة	-
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	-

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
القيادة والدعم	672 547 700	-	-	-	-	672 547 700
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة	90 184 500	-	-	-	-	90 184 500
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	121 646 800	-	-	46 000 000	-	167 646 800
المجموع	884 379 000	-	-	46 000 000	-	930 379 000

■ تعليق

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

الحساب المرصد لأمور خصوصية يهم الحساب الخاص باقتطاعات الرهان المتبادل المتعلق بمؤسسة التعاون الوطني

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 010 : القيادة والدعم

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المؤسسات تحت الوصاية	520 000 000	20 400 000	540 400 000
دعم المهام	36 518 700	14 700 000	51 218 700
مساعدة للأعمال الإجتماعية	1 550 000	-	1 550 000

■ **تعليق**

تشكل الميزانية المخصصة للمؤسسات تحت الوصاية ما يقرب من 92% من الميزانية المخصصة للبرنامج

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 001 : إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
التمكين الاقتصادي للنساء بالمغرب	2 000 000	55 000 000	57 000 000
الشراكة من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة	3 184 500	21 000 000	24 184 500
الدعم المؤسساتي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة	4 000 000	5 000 000	9 000 000

■ تعليق

تهم هاته الاعتمادات البرامج المخصصة للنوع والتمكين الاقتصادي ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 002 : التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الشراكة مع الجمعيات والهندسة الاجتماعية	530 000	63 000 000	63 530 000
المعهد الوطني للعمل الإجتماعي بطنجة	11 816 800	2 400 000	14 216 800
النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	-	23 500 000	23 500 000
حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين	400 000	20 000 000	20 400 000

■ تعليق

تخصص أغلب اعتمادات ميزانية الاستثمار لتنفيذ ببرامج الوزارة على المستوى الترابي. كما عرفت اعتمادات التسيير للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي ارتفاعا ناتجا عن الرفع من عدد الطلبة و تغطية مصاريف المنحة والتغذية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	580 000 000	225 000 000	805 000 000
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	-	-
جهة الدار البيضاء- سطات	-	-	-
المجموع	580 000 000	225 000 000	805 000 000

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

تعليق

لا تتوفر الوزارة على مندوبيات جهوية أو ترابية

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
نفقات الموظفين	82 715 000	83 579 000	79 379 000	81 375 000	83 430 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	512 600 000	520 000 000	580 000 000	600 000 000	620 000 000
نفقات الاستثمار	163 000 000	180 000 000	225 000 000	240 000 000	260 000 000
المجموع	758 315 000	783 579 000	884 379 000	921 375 000	963 430 000

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	46 000 000	46 000 000	46 000 000	46 000 000	46 000 000

■ **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الحساب المرصد لأمور خصوصية يهم الحساب الخاص باقتطاعات الرهان المتبادل المتعلق بمؤسسة التعاون الوطني

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة					
الميزانية العامة	39 284 500	46 584 500	90 184 500	82 500 000	91 000 000
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين					
الميزانية العامة	102 400 000	117 900 000	121 646 800	157 550 000	175 050 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	46 000 000	46 000 000	46 000 000
القيادة والدعم					
الميزانية العامة	616 630 500	619 094 500	672 547 700	681 325 000	697 380 000

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

• جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
القيادة والدعم					
الوقاية والحماية من انتشار جائحة فيروس كورونا	-	-	-	-	-
دعم المهام	82 715 000	86 850 750	79 379 000	81 375 000	83 430 000
دعم المؤسسات تحت الوصاية	484 400 000	484 400 000	540 400 000	540 400 000	540 400 000
دعم المهام	47 965 500	49 115 500	51 218 700	58 000 000	72 000 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	1 550 000	2 000 000	1 550 000	1 550 000	1 550 000
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة					
التمكين الاقتصادي للنساء بالمغرب	21 500 000	21 000 000	57 000 000	43 000 000	50 000 000
الشراكة من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة	13 784 500	16 584 500	24 184 500	29 500 000	30 000 000
الدعم المؤسساتي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة	4 000 000	9 000 000	9 000 000	10 000 000	11 000 000
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين					
الشراكة مع الجمعيات والهندسة الاجتماعية	49 900 000	56 000 000	63 530 000	68 130 000	76 630 000
المعهد الوطني للعمل الإجتماعي بطنجة	9 000 000	10 900 000	14 216 800	17 920 000	18 920 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	22 000 000	25 500 000	23 500 000	27 000 000	31 000 000
حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين	21 500 000	25 500 000	20 400 000	44 500 000	48 500 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
وكالة التنمية الاجتماعية					
المداخيل الإجمالية					
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	100 000 000	100 000 000	120 000 000	120 000 000	120 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز					
التعاون الوطني					
المداخيل الإجمالية					
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	364 000 000	364 000 000	400 000 000	400 000 000	400 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	20 400 000	20 400 000	20 400 000	20 400 000	20 400 000

■ تعليق

يتعلق الأمر بإعانات التسيير والاستثمار لكل من مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
010 : **القيادة والدعم** مسؤول البرنامج : مدير الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة	هدف 1.010 : التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	مؤشر 1.1.010 : نسبة الولوج إلى التكوين	مؤشر 1.1.1.010 : نسبة ولوج النساء للتكوين
			مؤشر 2.1.1.010 : نسبة ولوج الرجال للتكوين
		مؤشر 2.1.010 : نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية النظامية والمناصب التي تعادلها	
	هدف 2.010 : التدبير الأمثل للمصالح و تجويد الخدمات	مؤشر 1.2.010 : معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات	
		مؤشر 2.2.010 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات	
		مؤشر 3.2.010 : نسبة رقمنة الإجراءات المهنية والخدمات المقدمة	
001 : **إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة** مسؤول البرنامج : السيدة مديرة المرأة	هدف 1.001 : بلورة وقيادة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة	مؤشر 1.1.001 : نسبة تنفيذ التزامات الوزارة في الخطة الحكومية للمساواة	
		مؤشر 2.1.001 : نسبة التنزيل الترابي لبرامج المساواة	
		مؤشر 3.1.001 : عدد مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، التي طورت خدمات ذات جودة مصنفة	
		مؤشر 4.1.001 : نسبة التغطية الترابية للفضاءات متعددة الوظائف للنساء المحدثة و المفعلة تبعا لدفاتر التحملات المرتبطة بها	
	هدف 2.001 : تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات	مؤشر 1.2.001 : "نسبة إنجاز الإجراءات المبرمجة في برنامج "مغرب التمكين	

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

002 : التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين مسؤول البرنامج : الكاتب العام	هدف 1.002 : تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالوزارة واستهداف النساء والفتيات	مؤشر 1.1.002 : عدد مشاريع الجمعيات المدعومة	مؤشر 1.1.1.002 : عدد مشاريع الجمعيات التي تدعمها الوزارة في إطار سياساتها العمومية
			مؤشر 2.1.1.002 : عدد مشاريع الجمعيات الخاصة بتمكين النساء والفتيات المدعمة من الوزارة في إطار مختلف السياسات العمومية المعتمدة
		مؤشر 2.1.002 : عدد الفاعلين الجمعويين المستفدين من تقوية قدرات	مؤشر 1.2.1.002 : عدد الجمعيات المدرجة في برنامج تقوية القدرات
			مؤشر 2.2.1.002 : عدد الجمعيات المدرجة في برنامج تقوية القدرات والتي تستهدف النساء والفتيات
	هدف 2.002 : تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية في مجال حماية الطفولة مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع	مؤشر 1.2.002 : عدد الفاعلين الذين أدرجوا معايير الجودة بالوحدات والخدمات المقدمة للأطفال وعائلاتهم مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالفتيان والفتيات	
		مؤشر 2.2.002 : عدد الأقاليم التي أحدثت الإسعاف الاجتماعي المتنقل من بين الأقاليم الثمانية النموذجية	
	هدف 3.002 : الحماية و النهوض بأوضاع الأسرة و الأشخاص المسنين	مؤشر 1.3.002 : عدد مراكز الوساطة الأسرية المحدثة والمفعلة	
		مؤشر 2.3.002 : نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالنساء والرجال	
	هدف 4.002 : النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية اعاقة مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال	مؤشر 1.4.002 : نسبة إنجاز مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2022-2026	
		مؤشر 2.4.002 : نسبة إنجاز البرنامج الوطني "مدن ولوجة"	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الثاني

تقديم البرامج

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 010 : القيادة والدعم

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يشمل برنامج "القيادة والدعم" الوسائل والموارد المتوفرة والكفيلة بإنجاح تنزيل استراتيجية الوزارة عبر توفير الموارد المالية واللوجستيكية والبشرية المؤهلة.

يرتكز هذا البرنامج على ثلاث نقط:

- الاولى تتجسد في تدبير الموارد البشرية من خلال تقوية القدرات والكفاءات وتحسين ظروف العمل، وهذا يتأتى بالأساس عبر اعتماد سياسة لتدبير أنجع للموارد البشرية والتي ترتكز على التكافؤ النوعي والكمي للعمل وكذا تعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال رفع مستوى المهارات وتبني مخطط للتكوين متوسط المدى واعتماد التوظيف على أساس المهارات اللازمة لحسن تسيير الإدارة وتدبير وتنفيذ برامجها. وكذا اعتماد دليل الوظائف والكفاءات من أجل تدبير مرتقب للوظيفة والكفاءة وتطابقها مع الوظيفة المزاولة.

كما يتم العمل على توسيع المجالات المشمولة بالرقمنة و تطوير نظم المعلومات لتتبع مختلف برامج الوزارة وتسهيل إنجاز المهام وتبادل المعلومات بالاعتماد على وسائل تكنولوجية معاصرة.

بالإضافة إلى ذلك، ومن اجل تدبير جيد للإدارة وتنفيذ المهام المنوطة بها، يتم تدعيم المكاتب بالمعدات والوسائل اللوجستيكية الضرورية حسب الميزانية المتوفرة في إطار مراعاة النوع في استفادة جميع الموظفات والموظفين.

- الثانية تخص دعم الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الوزارة.

- الثالثة تخص الدعم المؤسساتي للمؤسسات تحت الوصاية :

* مؤسسة التعاون الوطني التي تستفيد من الدعم من أجل القيام بأنشطة المساعدة الاجتماعية في مجال محاربة الهشاشة والتهميش

* وكالة التنمية الاجتماعية التي تستفيد من دعم مخصص لضمان تدخلها وفق برنامج عمل يرتكز على ثلاث محاور أساسية: المصاحبة المحلية للبرنامج الاجتماعي الوطني، الإدماج الاجتماعي عبر الانشطة الاقتصادية و تقوية قدارت الفاعلين.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

على اعتبار عرضانية تدخل هذا البرنامج، تتم مواكبة الوزارة في تنزيل رؤيتها حول مقاربة النوع في سياساتها و برامجها وكذا اعتماد برامج وأنشطة من شأنها تقوية ومأسسة النوع بالإدارة.

وفي هذا الإطار، عمدت الإدارة إلى تعزيز الوحدات المتعلقة بالنوع على مستوى الوزارة، حيث تم اقتراح هيكلة جديدة تضم وحدات للنوع (المرصدين) وتزويدها بالمعدات ووسائل العمل الضرورية.

وقد تم إحداث لجنة تقنية مسؤولة عن "النوع" واستفادة أعضائها من سلة من الدورات التكوينية لتعزيز كفاءاتها في مجال النوع.

كما تعمل الوزارة في إطار هذا البرنامج على السهر على التنظيم اللوجيستي لجميع الملتقيات والاجتماعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

بالإضافة إلى السهر على استفادة جميع الموظفات والموظفين من برنامج التكوين في إطار مقاربة تشاركية.

كما تسهر على المساهمة في إطلاق وتتبع جميع الدراسات والعروض المتعلقة بمأسسة النوع .

وقد تم بهذا الخصوص تشجيع النساء على تولي مناصب المسؤولية عبر اعتماد برنامج للتكوين يهم بالأساس تقوية قدراتهن في القيادة والتوجيه والحكامة

كما تعمل الوزارة على مد الموظفات والموظفين بالوسائل اللوجيستية والمعلوماتية الضرورية لإنجاز مهامهم في إطار المساواة بين الجنسين

2. مسؤول البرنامج

مدير الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة

3. المتدخلين في القيادة

- Ø قسم الموارد البشرية
- Ø قسم الانظمة المعلوماتية
- Ø قسم الميزانية والتجهيز

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.010: التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر 1.1.010 : نسبة الولوج إلى التكويـن

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الولوج إلى التكويـن		%	-	27,66	43	45	60	**60**	**2025**
المؤشرات الفرعية	نسبة ولوج النساء للتكوين	%	-	29,80	46	48	60	**60**	**2025**
	نسبة ولوج الرجال للتكوين	%	-	25,50	40	42	60	**60**	**2025**

- **توضيحات منهجية**

يوفر هذا المؤشر معطيات حول التزام الوزارة بضمان التكوين المستمر لموظفيها في إطار مخطط سنوي والحرص على تنفيذه بشكل دقيق حتى يتسنى الرفع من كفاءات الموارد البشرية القادرة على المساهمة في بلورة وتتبع تنفيذ السياسات العمومية.

يتم احتساب نسبةهذا المؤشر كما يلي:

البسط: عدد الأشخاص الذين شاركوا في التكوينات خلال السنة

المقام: عدد الموظفين المعنيين بالتكوين.

- **مصادر المعطيات**

المعطيات المتوفرة بقسم الموارد البشرية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر رهين بالتزام الموظفات والموظفين بالمشاركة في الدورات التكوينية

- **تعليق**

يندرج هذا المؤشر في إطار خطة الوزارة في السهر على ضمان التكوين المستمر لموظفيها من اجل مواكبة المستجدات وآليات العمل من أجل تحسين مردوديتهم

المؤشر 2.1.010 : نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية النظامية والمناصب التي تعادلها

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	36	36	45	47	50	50	2025

- **توضيحات منهجية**

يبرز هذا المؤشر نجاعة مجهودات الوزارة من أجل تشجيع ومواكبة النساء انطلاقا من الأنشطة والإجراءات المتعلقة بالتحسيس والتكوين المنجزة من طرف مديرية الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة للترشح لشغل مناصب المسؤولية النظامية والمناصب التي تعادلها في أفق المساواة بين الجنسين.

يتم احتساب نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية النظامية والمناصب التي تعادلها كما يلي:

البسط: عدد النساء في مناصب المسؤولية

المقام: عدد مناصب المسؤولية بالوزارة

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية ونظام تدبير الموظفين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر مرتبط أيضا بأعداد الموظفات و الموظفين بالوزارة و كذا أعداد الموظفات و الموظفين المؤهلين لشغل مناصب المسؤولية.

- **تعليق**

يمكن هذا المؤشر من التعرف على الجهود المبذولة من طرف الوزارة في أفق تشجيع النساء على الترشح لشغل مناصب المسؤولية وذلك من خلال مساعدتهن على تجاوز العقبات الشخصية والمهنية التي تحول دون تقلدهن لهاته المناصب.

الهدف 2.010: التدبير الأمثل للمصالح و تجويد الخدمات

المؤشر 1.2.010 : معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	20	40	60	80	100	2026

- **توضيحات منهجية**

يحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد آليات السلامة التي يتم تنزيلها من طرف الوزارة على العدد الكلي للآليات المطلوبة من طرف التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات (103 نقطة مراقبة). فالتوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات DNSSI يصف الإجراءات الأمنية التنظيمية والتقنية التي يجب تطبيقها من قبل كل الإدارات والهيئات العامة والبنيات التحتية ذات أهمية حيوية. وينظم التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات في شكل 11 فصلا المدرجة أدناه:

1. سياسة أمن المعلومات
2. تنظيم الأمن
3. إدارة الممتلكات
4. الأمن ذات الصلة مع الموارد البشرية
5. الأمن المادي والبيئي
6. إدارة العمليات والاتصالات
7. مراقبة الولوج

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

8. اكتساب و تطوير و صيانة
9. إدارة الحوادث
10. إدارة استمرارية العمل
11. الامتثال

و يتم احتساب المؤشر على الشكل التالي:

نسبة تطبيق التوجيهات الوطنية لأمن النظم المعلوماتية= (عدد نقاط المراقبة المتوافقة/103) *100

فبما أن تأمين النظام المعلوماتي يمنح توفير و نزاهة و سرية و تتبع المعلومات، فتطبيق التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات و كذا القانون رقم 05-20 بتاريخ 25 يوليوز 2020، المتعلق بالأمن السيبراني الذي حدد قواعد و مقتضيات الأمن المطبقة على نظم معلومات إدارات الدولة و الجماعات الترابية و المؤسسات و المقاولات العمومية، سيوفران كل المؤشرات المتعلقة بنضج نظام المعلومات.

- **مصادر المعطيات**

معطيات قسم الأنظمة المعلوماتية التابع لمديرية الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة في إطار أجرأة التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدم وجود دليل المساطر عملي و محين وفق هيكلة الوزارة.

- **تعليق**

افتقاد الحماية التنظيمية التي يتم تفعيلها من خلال إنشاء هيكل إدارة أمن المعلومات، تكون مستقلة عن مديرية الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة، و تابعة للكتابة العامة،

بما أن كل سياق مراقبة، هو سياق مستمر مع الوقت، يجب الحرص على أن تستمر نقط المراقبة في التوافق مع ضوابط التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات سنة بعد سنة، خاصة أن مجال التكنولوجيا يعرف تغييرا باستمرار، بالإضافة إلى سرعة وتيرة تطور التحديات التقنية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 2.2.010 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	12 134	436	10 000	10 000	9 500	9 000	2026

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من معرفة متوسط التكلفة السنوية لمنصب خاص بالمكتبيات من خلال العلاقة بين مجموع نفقات المكتبيات بما في ذلك مشتريات الحواسيب، الطابعات، اللوازم المكتبية، المواد الاستهلاكية وتكاليف صيانة المعدات والأجهزة في كل سنة وعدد مناصب المكتيبات.

ويتم احتساب هذا المؤشر كالتالي:

البسط: مجموع النفقات المكتبية، وتشمل المشتريات خصوصا اقتناء

المقام: عدد المناصب المكتبية

- **مصادر المعطيات**

قسم الميزانية والتجهيز

قسم الأنظمة المعلوماتية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر مرتبط بمدى تطور الأنظمة والأجهزة ومدى تقادم البرمجيات وضرورة تجديدها

- **تعليق**

تنحو الوزارة بهذا المؤشر العمل على ترشيد نفقات اللوازم المكتبية.

للإشارة، لم يتم إطلاق أي طلب عروض بشأن اقتناء المعدات المكتبية والمعلوماتية برسم سنة 2022

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 3.2.010 : نسبة رقمنة الإجراءات المهنية والخدمات المقدمة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	18,75	20	40	60	70	90	2026

توضيحات منهجية

يسمح هذا المؤشر بتتبع تطور رقمنة الإجراءات والخدمات وذلك عبر المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: حصر الإجراءات والخدمات التي ستتم رقمنتها.
- المرحلة الثانية: رقمنة الإجراءات والخدمات

يتم احتساب هذا المؤشر على أساس الإجراءات والخدمات المرقمنة بالنسبة لجميع الإجراءات والخدمات المحصورة.

مصادر المعطيات

- قسم الأنظمة المعلوماتية
- مختلف المديريات بالوزارة

حدود و نقاط ضعف المؤشر

- النسبة الرقمية تظل تقديرية حسب حصر الإجراءات والخدمات التي سيتم رقمنتها

- تعديل أولويات رقمنة الإجراءات والخدمات حسب الحاجيات المستجدة وكذا برنامج العمل المعتمد لكل سنة.
- نسبة رقمنة الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة تظل مرتبطة بتنفيذ القانون 55-19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية خصوصا المواد 25و26و27.
- خلال فترة انجاز المشروع يمكن تلقي طلبات التعديلات الوظيفية بشكل متكرر من قبل الوحدات المهنية

تعليق

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية
الميزانية
DB

يقيم هذا المؤشر مستوى رقمنة الإجراءات المهنية والخدمات المقدمة من طرف الوزارة من أجل تتبع تطور الرقمنة وتحسين جودة الخدمات.

يبقى الحفاظ على نفس وتيرة الإنجاز رهين بمدى انخراط والتزام القطاعات الإدارية الشريكة في اعتماد الخدمات الرقمية التي تقدمها الوزارة للفئات المستهدفة (المرأة الطفولة، المسنين، الأشخاص في وضعية) لتنزيل برامجها الاستراتيجية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 001 : إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تعمل وزارة التضامن و الإدماج الاجتماعي و الأسرة، من خلال مهام مديرية المرأة، لتنسيق برامج وتدخلات القطاعات الوزارية والجمعيات والقطاع الخاص في مجال المساواة بين الجنسين، و دعم الجمعيات و بنيات الاستقبال وتقديم الخدمات الموجهة لفائدة النساء، على ترسيخ الحقوق الإنسانية للنساء، وتحقيق المساواة بين الجنسين، تنفيذا للمقتضيات الدستورية التي أكدت بوضوح هذا التوجه من خلال الديباجة ومجموعة من الفصول وعلى راسها الفصل 19، والسعي بالموازاة مع ذلك على تمكين النساء، في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وسياسية، أو ثقافية أو بيئية، لضمان من جهة المشاركة الكاملة لها، كحق من الحقوق الأساسية، وأيضا إسهاما في الرفع من النمو الوطني، والتقليل من مستوى بعض الظواهر كالعنف ضد النساء، وذلك كنتيجة لتحقيقها للاستقلالية الاقتصادية.

وتنفيذا للاختيارات الاستراتيجية المعبر عنها من خلال دستور 2011 وخاصة فصله الأول الذي ينص على أن "... التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة"، وللتعليمات الملكية السامية التي تحث على تدعيم مسلسل اللاتمركز الإداري قصد مواكبة الدينامية الجديدة التي تعرفها الجهة، ولمواكبة الجماعات الترابية، عملت وزارة التضامن و الإدماج الاجتماعي و الأسرة على التنزيل الترابي للبرامج الخاصة بالمساواة والتمكين الاقتصادي ومحاربة العنف ضد النساء، من خلال عقد اتفاقيات مع الجماعات الترابية، وإحداث لجان للحكامة لإعداد وتتبع وتقييم كل خطط العمل، كما تم إعداد لأول مرة، خطة جهوية للمساواة على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة، في أفق تعميمها على مستوى باقي الجهات الاثنا عشر .

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تتضمن الدعامة الثانية المتعلقة بالمساواة والتمكين والريادة، المحددة ضمن استراتيجية الوزارة، 4 محاور، وهي:

- النهوض بحقوق النساء؛
- محاربة العنف ضد النساء؛
- التمكين السوسيو-اقتصادي والريادة؛
- التعبئة المجتمعية من أجل المساواة

وتماشيا مع البرنامج الحكومي 2021-2026 ، الذي حدد التزاما يروم رفع مؤشر النشاط الاقتصادي للنساء إلى 30 ٪ في أفق 2026 ، أطلقت الوزارة "برنامج جسر للتمكين والريادة"، بشراكة مع المجالس

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الجهوية من أجل تعبئة الجماعات الترابية بغية استثمار كل الإمكانيات المتاحة على المستوى الترابي للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات.

دوريات رئيس الحكومة لإدماج بعد النوع في الميزانيات القطاعية وبرامج نجاعة الأداء

يعتبر الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع في مرحلة التحليل التحضيري، الإعداد، التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع وتقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية، من الشروط الاساسية من أجل تحقيق مأسسة النوع الاجتماعي. وفي هذا السياق يندرج نشر دوريات للسيد رئيس الحكومة وتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية المعنية وذلك من أجل السهر على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مراحل البرمجة والتخطيط وكذا في مشاريع نجاع الأداء.

تحث مختلف الدوريات المتعلقة بالبرمجة الميزانيات للسنوات الثلاث، (مارس 2021،2020 و2022)، القطاعات الوزارية أن تأخذ بعين الاعتبار من ضمن أولوياتها مسألة المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء. و لإعداد ميزانية سنة 2022، أوصى منشور السيد رئيس الحكومة رقم 04/2021 بتاريخ 17 مارس 2021، الذي يقترح برمجة ميزانية لثلاث سنوات 2022-2024 بأن تدرج القطاعات الوزارية، في إطار ميزانياتها القطاعية، الإجراءات والتدابير المتضمنة في البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء 2030 " برنامج مغرب التمكين" ، والالتزام بتحقيق الخطة الحكومية الثالثة للمساواة .

ويعتبر هذا الإطار المرجعي عنصر إيجابي يؤكد على ضرورة ترجمة تدابير "برنامج مغرب التمكين و الريادة" إلى إجراءات عملية، كما أوصى المنشور الأخير للسيد رئيس الحكومة للبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للفترة 2023-2025 رقم 05 مكرر/2022 بتاريخ 08 مارس 2022 بأن تعمل القطاعات الوزارية على تحديد التدابير ذات الأولوية لبرنامج مغرب التمكين وإدراجها في قانون المالية لسنة 2023 بالإضافة الى تبني سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للمرأة.

السياسة العمومية في مجال المساواة:

اعتمدت المملكة المغربية منذ 2013 إلى غاية سنة 2021، سياسة عمومية في مجال المساواة: الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 1" 2012-2016 و" إكرام 2" 2017-2021، وتشكل الخطة الحكومية للمساواة "إكرام " في نسختيها الإطار المرجعي لإلتقائية تدخلات القطاعات الحكومية في مجال المساواة وإدماج مقاربة النوع في الاستراتيجيات الوطنية والبرامج الحكومية. وتعتبر الخطة "الحكومية الثانية التي صادق عليها المجلس الحكومي سنة ، **2017** ترجمة لالتزام الحكومة المغربية من أجل تقليص التفاوتات بين النساء والرجال .

واعتبرت سنة 2021، بمثابة السنة الأخيرة لتتبع تنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2»، فبالإضافة إلى إنجاز تقارير حصيلة تنفيذ إجراءات الخطة للسنوات السابقة 2017-2018 و2019، وتقرير سنة 2020 أنجزت الوزارة تقرير الحصيلة الاجمالية لتنفيذ السياسية العمومية في مجال المساواة خلال الفترة ما بين 2017و2021 الذي يبرز مجهودات القطاعات الحكومية في مجال المساواة وكذا التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات ومحاور الخطة "إكرام2".

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ولتفعيل منظومة حكامة وتتبع وتنفيذ إجراءات الخطة عملت الوزارة، سنة 2019، على وضع آلية مكتب تدبير المشاريع "project Management Office "، سنة 2019 بهدف تسهيل قيادة وتتبع تنفيذ إجراءات الخطة الحكومية الثانية.

وبالإضافة إلى تقارير تتبع تنفيذ إجراءات الخطة، قامت الوزارة بإطلاق تقييم خارجي للخطة في إطار برنامج دعم الاتحاد الأوروبي بهدف تقييم التقدم المحرز والجهود المبذولة من قبل مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات والوطنية التي شاركت في إعداد وتنفيذ التدابير المبرمجة، وكذلك لتحديد التحديات والآفاق المستقبلية وصياغة المقترحات والتوصيات التي ستشكل النواة الأولى **لإعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة** PGEIII.

كما مكن هذا التقييم من إبراز مكامن القوة ومكامن الضعف وتحديد الفرص والتحديات، فضلا عن معرفة إلى أي مدى استطاعت هذه الخطة الحكومية الاستجابة للاحتياجات الجديدة الناتجة عن تداعيات أزمة كورونا على النساء والفتيات وقدرتها على التكيف مع الأزمات.

في هذا السياق، أطلقت الوزارة، في ماي 2021، سلسلة من اللقاءات التشاورية الموسعة مع جميع الفاعلين المعنيين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية والقطاع الخاص ومراكز البحث وجمعيات المجتمع المدني، من أجل تقييم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف محاور الخطة وكذا نجاعة الأداء.

وقد توج مسار التقييم بإعداد والمصادقة على مجموعة من الوثائق والتقارير المحددة في الإطارات المرجعية للتقييم، من بينها التقرير النصف مرحلي 2019 المعد بناء على تحديات كوفيد 19.والتقرير النهائي للتقييم الخطة "إكرام2". وتم تقديم النتائج وتوصيات التقييم لفائدة ممثلي القطاعات الحكومية خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 02 شتنبر 2022، تحت رئاسة السيدة الوزيرة.

اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

بناء على تقييم آليات حكامة التدبير المؤسساتي لبرامج المساواة، عملت الحكومة على مراجعة الإطار المؤسساتي بإصدار المرسوم رقم 2.22.194 بإحداث "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "[1]، حيث تعد إحدى الآليات المؤسساتية الحكومية للنهوض بحقوق النساء. هذه اللجن يترأسها السيد رئيس الحكومة، والتي من اختصاصاتها، اقتراح التدابير اللازمة سواء لضمان حسن التنسيق بين مختلف السلطات الحكومية من أجل تنفيذ مضامين السياسات والمخططات الوطنية في مجال حماية حقوق المرأة والنهوض بها، أو لتمكين المرأة في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

ومن أجل ضمان تفعيل أمثل لتوجهات عمل اللجنة الوطنية وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، وإدماج حقوق النساء في مختلف البرامج والمخططات الوطنية، تم التنصيص بموجب هذا المرسوم على إحداث لجنة تقنية لدى رئيس اللجنة الوطنية تتكون من القطاعات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى إحداث مجموعات عمل موضوعاتية يعهد إليها بدراسة وتتبع القضايا المرتبطة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وفي السياق ذاته، ستعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والاسرة على إطلاق مسار بلورة الخطة الوطنية للمساواة والمناصفة تأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب عيد العرش 30 يوليوز 2022، وتوجهات النموذج التنموي الجديد، بالإضافة لنتائج وتوصيات التقييم النهائي للخطة الحكومية الثانية للمساواة 2017- 2021وفي هذا الإطار، سيتم إطلاق مناظرة وطنية عبر تنظيم مشاورات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين على الصعيد الوطني والجهوي

البرنامج الحكومي للمساواة (PGEIII) 2026:

تنفيذا لمضامين البرنامج الحكومي 2021-2026، وأجرأة مقتضيات **المرسوم** المتعلق بإحداث "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باشرت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة إطلاق برنامج حكومي للمساواة افق 2026 و مسار بلورة الخطة الحكومية للمساواة و المناصفة 2030، بهدف التقليص من الفوارق المرتبطة بالنوع وتحقيق فعلية المساواة، حيث عملت الوزارة بتعاون مع برنامج الدعم التقني للاتحاد الاوروبي على إعداد والمصادقة على الإطارات المرجعية لبلورة البرنامج و الخطة وذلك في أفق تنظيم لقاءات تشاورية موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين في مختلف الجهات من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية، مجالس الجهات، البرلمانيين، القطاع الخاص، التعاون الدولي، مراكز البحث وجمعيات المجتمع المدني..)

التمكين سوسيو-اقتصادي والريادة

يعد مجال التمكين الاقتصادي للنساء من المداخل الأساسية لإرساء المساواة بين النساء والرجال، وهو يندرج ضمن قائمة أولويات والتزامات البرنامج الحكومي، الذي حدد التزاما خاصا بتحقيق 30٪ من معدل نشاط النساء في أفق 2026.

ومن خلال هذه الأولوية، تعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على تحيين البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 - برنامج "مغرب التمكين والريادة" لملائمته مع تقرير النموذج التنموي الجديد في مجال التمكين الاقتصادي للنساء وكذا البرنامج الحكومي.

كما تم تعبئة خبرة حول إعداد "مخطط إجرائي مع تحديد ميزانية التدابير ذات أولوية للتمكين الاقتصادي للنساء ومخطط للتمويل"، لتحديد التدابير الأولوية والآنية مع القطاعات الحكومية، وإعداد مخطط تنفيذي ووضع خطة تمويلية متعددة السنوات بما فيها المستوى الترابي.

<u>التنزيل الترابي لبرامج المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء:</u>

تنفيذا للاختيارات الاستراتيجية المعبر عنها من خلال دستور 2011 وخاصة فصله الأول الذي ينص على أن "... التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة"، وللتعليمات الملكية السامية التي تحث على تدعيم مسلسل

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

اللاتمركز الإداري قصد مواكبة الدينامية الجديدة التي تعرفها الجهة، ولمواكبة الجماعات الترابية، عملت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على التنزيل الترابي للبرامج الخاصة بالمساواة والتمكين الاقتصادي ومحاربة العنف ضد النساء، من خلال عقد اتفاقيات مع الجماعات الترابية، وإحداث لجان للحكامة لإعداد وتتبع وتقييم كل خطط العمل.

و استجابة لخطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش ل 30 يوليوز 2022 و تماشيا مع الرؤية الجديدة للحكومة المتعلقة بتفعيل الجهوية المتقدمة وتكريس البعد الترابي في جميع البرامج والسياسات، عملت الوزارة على التزيل الترابي من خلال برنامج "جسر للتمكين والريادة"، حيث وقعت على 9 اتفاقيات تضم مختلف الفاعلين الترابيين لإنجاز وتنفيذ "برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع "، لفائدة 36.000 مستفيدة على الصعيد الوطني، وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع 247 مليون درهم ، وتهم هذه المشاريع الجهات التالية: الشرق، كلميم-واد نون، فاس-مكناس، الدر البيضاء-سطات، درعة- تافيلالت، طنجة-تطوان-الحسيمة، سوس-ماسة، الداخلة-وادي الذهب، الرباط-سلا-القنيطرة.

وقد تم تكليف وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني لمواكبة الحاضنات الاجتماعيات من خلال تكوين 36000 امرأة في إطار هذا البرنامج، كما سيتم مواكبة وتثمين الحاضنات الاجتماعيات الموجودة حاليا.

التأطير الاستراتيجي لمكافحة العنف ضد المرأة:

تعتمد وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة مقاربة شمولية ومندمجة في مجال مناهضة العنف ضد النساء والفتيات، وذلك تماشيا مع السياق الوطني، وتتقاطع مع رؤية النموذج التنموي الجديد في مجال مناهضة العنف ضد النساء.

وفي هذا الإطار عملت الوزارة في اطار الدعامة الثانية "المساواة و التمكين و الريادة" لسياستها الجديدة "جسر" ، على وضع مناهضة العنف ضد النساء ضمن محاورها الأساسية، من خلال تقييم ومراجعة الآليات الضامنة لتفعيل القانون 103.13 ، مواكبة الفاعلين من أجل وقاية أفضل من العنف المبني على النوع الاجتماعي، تعزيز شبكة المتدخلين ومسار التكفل بالنساء ضحايا العنف مع اعتماد الركائز الاربعة :الوقاية – الحماية – التكفل – التجريم و مراعاة الأبعاد التالية:

- البعد الثقافي: إذكاء الوعي الجماعي لنبذ ثقافة العنف
- البعد التربوي والتكويني: تقوية الوقاية عبر الاستثمار في قنوات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة / المدرسة / الإعلام/ التكوين من خلال اعتماد منصة إلكترونية / اكاديمية التكوين
- اعتماد الرقمنة كرافعة للتوعية والتحسيس، والوقاية وتطوير حلول تكنولوجية لتسهيل التبليغ عن العنف وتسهيل الولوج للخدمات.

<u>التأطير القانوني لمكافحة العنف ضد المرأة:</u>

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يشكل القانون 103.13 تقدما كبيرا ونوعيا في الترسانة القانونية المغربية. وهكذا، فإن المغرب يتوفر على إطار قانوني شامل لمكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ينبني على أساس المبادئ الأساسية المعمول بها لمكافحة ظاهرة العنف ضد المرأة.

وبعد مضي أزيد من ثلاث سنوات، أطلقت الوزارة بمعية مجموعة من الشركاء المؤسساتيين (رئاسة النيابة العامة، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وزارة العدل، اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف) دراسة لتتبع تفعيل القانون.

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تشخيص دقيق للتقدم المحرز في تطبيق مقتضيات القانون 103.13 في الجانب التكفلي وحصر مستوى ملائمة منظومة التكفل مع المقتضيات التي جاء بها القانون 103.13؛
- تجميع وتحليل الاحكام القضائية التي صدرت في مجال مناهضة العنف ضد النساء منذ دخول القانون 103.13 حيز التنفيذ ونشر الاجتهادات القضائية الجيدة؛
- حصر الفرص التي يوفرها القانون في مجال حماية النساء من العنف والتمييز بالاستناد على نتائج تحليل الأحكام الصادرة، وكذلك تحديد الإكراهات ومعيقات التفعيل بما في ذلك تلك المرتبطة بطبيعة النص القانوني؛
- رصد وجهات نظر المكلفين بإنفاذ القانون حول الصعوبات والإشكالات المحتملة في تطبيق مقتضيات القانون 103.13؛
- تقديم مقترحات عملية قانونية/إجرائية/مسطرية لتجويد أثر القانون على حماية النساء والتكفل بهن وتجاوز الصعوبات الممكنة بما في ذلك إمكانية مراجعته لتحقيق الحماية اللازمة للنساء.

وسيتم تقديم نتائج هذه الدراسة نهاية سنة 2022.

وفي نفس الإطار القانوني لمكافحة العنف، صدر القانون 65.15 الخاص بمؤسسات الحماية الاجتماعية، المنشور في الجريدة الرسمية في أبريل 2018، والذي يهدف إلى:

- تحسين وتوسيع الخدمات المقدمة للمستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية (EPS) بما في ذلك المؤسسات متعددة الوظائف للنساء ضحايا العنف (EMF).
- تعزيز آليات حكامة التدبير المالي والإداري لهذه المؤسسات بما يضمن تكفلا فعالا للمستفيدين على اختلاف فئاتهم.

كما تم اعتماد ونشر بعض النصوص التنظيمية المتعلقة بتنفيذ هذا القانون، ولا سيما دفتر التحملات المحدد للشروط الخاصة بالمؤسسات المتعددة الوظائف للنساء ونموذج النظام الداخلية لهذه المؤسسات. تم أيضا، اعتماد هذه النصوص وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين المتدخلين المعنيين، مع مراعاة المصالح الفضلى للمستفيدين من خدمات هذه المؤسسات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **تعزيز سلسلة خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف:**

لقد شكل سن قانون مناهضة العنف ضد المرأة خطوة هامة في مأسسة "الوحدات المؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف" على مستوى المحاكم والمستشفيات ومصالح الأمن والدرك الملكي. كما ساهم أيضا في إحداث وحدات إضافية على مستوى القطاعات المكلفة بالعدل، المرأة، الشباب والرياضة والتي تسهر على القيام بمهام الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه ومواكبة النساء ضحايا العنف.

وتتكلف هذه الخلايا بتقديم مجموعة من الخدمات التكميلية والفعالة للنساء ضحايا العنف: الاستقبال، الاستماع، التوجيه، الاستشارة، كما تم إعداد دليل خاص للتعريف بهذه الخلايا الموجودة بالتراب الوطني والخدمات التي تقدمها، وكذا لتسهيل عملية التواصل بين الشركاء المعنيين.

وقد تم تعزيز هذه الخلايا المؤسسية لرعاية النساء ضحايا العنف بالموارد البشرية المؤهلة للقيام بالمهام الجديدة المنوطة بها، وفقا لأحكام القانون.

انسجاما مع الدينامية والتعبئة الكبيرة التي أحدثها توقيع " إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء" تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة المغربية، تضمن هذا الإعلان عددا من الالتزامات الرامية لمحاربة العنف ضد النساء، للمؤسسات والهيئات السبع الموقعة على الإعلان.

في إطار تنفيذ هذا الإعلان، تلتزم وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة بما يلي:

- توفير 65 مركزا لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف، وفي هذا السياق، تعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على تفعيل 82 فضاء متعدد الوظائف للنساء (EMF)، أي مركز واحد (EMF) لكل إقليم، وتأهيلها وفقا لمقتضيات القانون 15-65 المتعلقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ونصوصه التطبيقية.
- بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع 44 اتفاقية شراكة مع الجمعيات لضمان تسيير هذه المراكز من أجل توفير الدعم المالي اللازم لتقديم خدمات التكفل للنساء، ولا سيما خدمة الإيواء،
- و في دجنبر 2021، تم تزويد 16 فضاء متعدد الوظائف بالسيارات لضمان نقل النساء ضحايا العنف خلال مرافقتهم للاستفادة من الخدمات الأخرى بالإضافة إلى تنفيذ برنامج جسر للتمكين و الريادة الذي يتضمن جيلاً جديداً من الخدمات لصالح النساء ضحايا العنف وذلك من أجل المساهمة في تمكينهن.
- مضاعفة خريجي المعهد الوطني للعمل الاجتماعي لتوفير المساعدين الاجتماعيين المؤهلين للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

فيما يتعلق بهذا الالتزام الثاني المتعلق بمضاعفة عدد الخريجين، فقد عمل المعهد الوطني للعمل الاجتماعي (INAS)على:

- تسجيل 170 طالباً وطالبة في السنة الأولى خلال موسم 2021-2022 منهم 135 طالبة وذلك لتلبية احتياجات المراكز الاجتماعية المختلفة فيما يخص الموارد البشرية المتخصصة. وفي هذا السياق أيضا، تعمل وزارة

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على إبرام شراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تكوين 1000 عامل اجتماعي سنويا.

- كما تم إنشاء مركز للاستماع والتوجيه في المعهد، مخصص لطلاب المعهد وكذلك لطلاب المؤسسات التعليمية في إقليم طنجة، بشراكة مع المديرية الإقليمية للتربية الوطنية.
- إعداد بروتوكول مواكبة النساء داخل مراكز الإيواء وإعدادهن للخروج وفتح آفاق لتمكينهن بتنسيق مع المتدخلين المعنين بالتكفل بالنساء ضحايا العنف. يحدد معايير خدمات إيواء النساء ضحايا العنف وخدمات المساعدة الاجتماعية في ضوء مقتضيات القانون 103,13، وبموجب القانون 65,15 ووفقا لمعايير حزمة الخدمات الأساسية للأمم المتحدة، وهي: **الاستدامة، الولوج، الإتاحة، الملائمة، الموافقة والسرية**.

ويجري تحديث هذا الدليل ليعكس السياق الوطني والرؤية الجديدة وكذا استراتيجية الوزارة في المجال.

وفي إطار الجهود لتطوير الآليات المؤسساتية تم إحداث " **اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف** " التي تضطلع بصلاحيات هامة مسندة إليها بموجب القانون، خاصة على مستوى ضمان التواصل والتنسيق بين مختلف التدخلات لمواجهة العنف ضد النساء والمساهمة في وضع آليات لتحسين وتطوير منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف، إضافة إلى اختصاصات أخرى ذات الصلة بتقوية آليات الشراكة والتعاون مع مختلف الفاعلين وتقديم المقترحات وإعداد التقارير.

كما تم إحداث وتفعيل مهام " **اللجان الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف** " : يأتي سياق إحداث هذه اللجان الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف لتعزيز التنسيق بين المتدخلين في سلسلة خدمات التكفل بالنساء وفق منظور تشاركي مندمج بغية تحقيق حماية شاملة.

من ناحية أخرى، قامت الوزارة بتطوير وتنفيذ برنامج تكوين للموارد البشرية المتدخلة في سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف. مدة هذا البرنامج التكويني ثلاث سنوات، وهو مخصص للأطر العاملة بالمؤسسات متعددة الوظائف ومختلف الشركاء المتدخلين في سلسلة التكفل VVF، وكذلك المستفيدين من هاته المؤسسات.

يتضمن هذا البرنامج التدريبي 39 وحدة تدريبية لصالح أطر ومستخدمي الفضاءات المتعدد الوظائف والشركاء المؤسساتيين في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف، ويهدف إلى ضمان وتحسين جودة الخدمات المقدمة داخل هذه المراكز من خلال تعزيز قدرات جميع المتدخلين.

وقد تم تنظيم دورتين تدريبيتين من هذا البرنامج، وتعمل الوزارة حاليا على إنشاء منصة رقمية تضم جميع الوحدات التدريبية لهذا البرنامج (39 وحدة) بهدف زيادة عدد المستفيدين على المستوى الترابي.

• تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ودعم مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف:

أولت الوزارة اهتماما كبيرا للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني من أجل النهوض وتحسين التكفل بالنساء ضحايا العنف. وفي هذا الإطار، تم تخصيص دعم مالي على مدى ثلاث سنوات لمشاريع تهدف إلى إحداث وتطوير مراكز الاستماع وتوجيه

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

النساء ضحايا العنف، لا سيما في الوسط القروي والتي يتم اختيارها على أساس طلب مشاريع سنويا وتستجيب لمقتضيات دفتر التحملات.

وتعتزم الوزارة اعتبارا من عام 2022 زيادة فعالية ونجاعة هذه المراكز وذلك من خلال إطلاق برنامج لدعم وتعزيز وتقوية قدراتها وتجويد خدماتها. فبناء على مصفوفة معايير لتصنيف جودة خدمات مراكز الاستماع، سيتم إعداد لائحة للمراكز المصنفة والتي استفادت من الدعم عبر التكوين ومواكبة مشاريعها. وسيؤخذ هذا المعيار في الاعتبار عند تقديم الدعم المالي تبعا لطلب المشاريع التي تطلقها الوزارة.

وفي نفس السياق عملت الوزارة على دعم منصة "كلنا معك" للاستماع والدعم لفائدة النساء ضحايا العنف، والتي ترمي إلى النهوض بوضعية المرأة وحقوقها من أي انتهاك، والتي أعطى انطلاقتها الاتحاد الوطني لنساء المغرب في 29 يناير 2020 بشراكة مع الوزارة ومجموعة من الفاعلين المؤسساتيين. وهي منصة مفتوحة 24/24 ساعة طيلة أيام الأسبوع بواسطة خط هاتفي مباشر (8350)، ويصاحب هذا الإجراء أيضا تطبيق للهاتف المحمول بالمجان.

التحسيس والتوعية

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، تنظم الوزارة سنويا حملات تحسيسية على المستوى الوطني والجهوي.

وتشمل هذه الحملات أنشطة تواصلية متنوعة، فضلاً عن لقاءات تفاعلية ونشر وصلات تحسيسية عبر وسائل الإعلام المختلفة (التليفزيونية والإذاعية) وغيرها.

ولقد تم تنظيم حملة رقمية لمواجهة انتشار العنف ضد النساء في سياق الأزمة الصحية والحجر الصحي المرتبط بأزمة كوفيد 19.

كما تميزت الحملة الوطنية 19 لوقف العنف لسنة 2021 باختيار موضوع "التحسيس في الوسط المدرسي حول محاربة العنف ضد النساء والفتيات" تحت شعار #أنخرط Je m'engage#، وذلك خلال الفترة الممتدة من 25 نونبر إلى 23 دجنبر. وقد جاء اختيار هذا الموضوع الهام في سياق تكريس الانفتاح على الفضاء الجامعي، من أجل إشراك الطلبة وإذكاء الوعي لديهم بأهمية مناهضة العنف الممارس ضد النساء والفتيات.

وعرفت هذه الحملة تنظيم عدة ورشات تحسيسية تفاعلية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية بكل جهات المملكة، من تأطير طلبة الجامعات، بالإضافة إلى أنشطة وندوات على المستويين الجهوي والمحلي تم تنظيمها من طرف مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

كما أن التعبئة المحدثة خلال هذه الحملة وكذا حجم الانخراط، مكنت من تجاوز الهدف المسطر عند انطلاق هذه الحملة، بتنظيم 24 نشاطا على المستوى المحلي، ليصل إلى أزيد من 470 نشاطا بمختلف المدارس وبكل جهات المملكة وبمشاركة أزيد من 27517 مشارك ومشاركة (بلغت نسبة مشاركة الرجال والفتيان 40 %).

2. مسؤول البرنامج

السيدة مديرة المرأة

3. المتدخلين في القيادة

تتم حكامة وتتبع تفعيل إجراءات الخطة الحكومية للمساواة من خلال منظومة للحكامة ترتكز على آليات مؤسساتية تعمل وفق مقاربة تشاركية من خلال التنسيق بين القطاعي الذي يعزز التقارب بين مختلف المتدخلين.

وبناء على نتائج تقييم الخطة الحكومية الثانية للمساواة، وخاصة تلك المتعلقة بمنظومة الحكامة، بادرت الوزارة إلى إعداد مقترح مرسوم إحداث "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، والذي صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 20 يونيو 2022 (العدد 2101) تحت رقم 2.22.194. ويهدف المرسوم معالجة الإشكالات المرتبطة بآليات الحكامة القائمة، وينص على إحداث:

- لجنة وطنية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة وتتكون من جميع القطاعات المعنية وممثلي الجماعات الترابية والمجتمع المدني؛

- لجنة تقنية، وتتكون من ممثلين عن القطاعات الحكومية المشكلين للجنة الوطنية؛

- مجموعات عمل موضوعاتية؛

- كتابة اللجنة الوطنية تعهد إلى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.001: بلورة وقيادة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة

المؤشر 1.1.001 : نسبة تنفيذ التزامات الوزارة في الخطة الحكومية للمساواة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	10	20	50	80	100	2026

- **توضيحات منهجية**

يسمح هذا المؤشر أولا بقياس مدى تقدم إعداد الخطة الحكومية للمساواة بين الجنسين، ثم ثانيا مدى تحقيق الوزارة لالتزاماتها على مستوى برنامج العمل القطاعي المتوسط المدى لتنزيل وكذا قياس الحكامة الجيدة لهذه الخطة، كما يمكن هذا المؤشر من قياس منجزات الوزارة من أجل تنفيذ الإجراءات الخاصة بها.

- **مصادر المعطيات**

المعطيات المنبثقة من التقارير الدورية لتتبع وتقييم الخطة الحكومية للمساواة بين الجنسين المنجزة من طرف الوزارة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز لا تمكن لوحدها من قياس مدى تحقيق المساواة نتيجة ارتباطه بمجموعة من المتغيرات، لاسيما تفعيل التزامات باقي القطاعات الحكومية.

- **تعليق**

تشكل الخطة الحكومية للمساواة إطارا لالتقائية مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج بعد النوع الاجتماعي والنهوض بحقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية.

وقد أطلقت الوزارة سنة 2021 مسلسل لتقييم الخطة الحكومية للمساواة الثانية خلال الفترة 2017-2021 من طرف مكتب خبرة في إطار برنامج الدعم مع الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة والذي تم تقديم نتائجه أمام القطاعات الحكومية، وفي هذا الإطار تم تنظيم العديد من اللقاءات ودورات تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الخطة، كما تم تنظيم خمسة لقاءات تشاورية موسعة مع جل الفاعلين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية والجامعات والشركاء التقنيين والماليين وجمعيات المجتمع المدني.

المؤشر 2.1.001 : نسبة التنزيل الترابي لبرامج المساواة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	22	66	70	80	100	2026

- **توضيحات منهجية**

يسمح هذا المؤشر بقياس مدى إدماج النوع الاجتماعي، في برامج التنمية الجهوية وتنزيل تدابير الخطة الحكومية للمساواة على المستوى الترابي، ويمكن الجهات من تشخيص مؤشرات التفاوتات حسب النوع ومجاليا، بتوافق مع ما نصت عليه المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، على أنه "... يجب أن يتضمن برنامج التنمية الجهوية تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجهة وتحديدا لأولوياتها وتقييما لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى وأن يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع."

وسيمكن هذا المؤشر، من قياس مدى التقدم الحاصل في أجرأة برامج المساواة بين الجنسين والتمكين ، على المستوى الترابي.

- **مصادر المعطيات**

المعطيات المنبثقة من تقارير تتبع البرامج الدورية، تقارير لجان الحكامة المحدثة بين الوزارة ومجالس الجهات، في إطار الاعداد والتتبع والتقييم.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تجدر الإشارة، أن مستوى إنجاز المؤشر مرتبط بعدة متغيرات، وعلى رأسها انخراط وإرادة كل الفاعلين الأساسيين المعنيين بموضوع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من المشاركة والانخراط الفعال والقدرة على التنسيق بين الجميع في البرامج والاستهداف ذات البعد الجهوي، وتحقيق كذلك اندماج المشاريع المهيكلة.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يشكل التنزيل الترابي لبرامج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، أرضية لالتقائية مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز المساواة وإدماج بعد حقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية على مستوى كل جهة، انطلاقا من التشخيص المجالي الدقيق للتفاوتات حسب النوع، وكذلك المواكبة إلى أن تنعكس هذه التفاوتات وتترجم إلى برنامج عمل على مستوى برامج التنمية الجهوية، بقصد تحسين مؤشرات المساواة على صعيد الجهة للوصول إلى معدلات متقدمة على الصعيد الوطني والدولي.

المؤشر 3.1.001 : عدد مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، التي طورت خدمات ذات جودة مصنفة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	69	75	85	100	200	2026

- **توضيحات منهجية**

يقدم هذا المؤشر معلومات عن عدد مراكز الاستماع التي طورت خدمات تستجيب لمعايير الجودة المطلوبة للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

وقد عملت الوزارة على تعزيز فعالية ونجاعة هذه المراكز وذلك من خلال إطلاق برنامج لدعم وتعزيز وتقوية قدراتها وتجويد خدماتها. فبناء على مصفوفة معايير لتصنيف جودة خدمات مراكز الاستماع، تم إعداد لائحة للمراكز المصنفة والتي استفادت من الدعم عبر التكوين ومواكبة مشاريعها. وسيؤخذ هذا المعيار في الاعتبار عند تقديم الدعم المالي تبعا لطلب المشاريع التي تطلقه الوزارة.

- **مصادر المعطيات**

لائحة للمراكز المصنفة ، ونتائج طلب عروض المشاريع الممولة سنويا وكذا تقارير الافتحاص المنجزة وتقارير أنشطة مراكز الاستماع المدعومة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تستوجب هذه العملية جهدا كبيرا وتعتمد على درجة الانخراط الطوعي للمراكز التي ترغب في تحسين أدائها ونوعية وجودة خدماتها.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يوفر هذا المؤشر معلومات عن النسيج الجمعوي خاصة الجمعيات التي تتوفر على مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، كما سيمكن الوزارة من تحسين استهداف الدعم المالي ومن تم تحسين نوعية الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف.

كما يمكن هذا المؤشر من التعرف على أثر الجهود المبذولة من طرف الوزارة في مجال النهوض وحماية حقوق المرأة، وذلك من خلال تقوية القدرات التقنية والمؤسساتية و المادية للفاعلين الجمعويين من أجل توفير خدمات ذات جودة عالية،

المؤشر 4.1.001 : نسبة التغطية الترابية للفضاءات متعددة الوظائف للنساء المحدثة و المفعلة تبعا لدفاتر التحملات المرتبطة بها

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	85	92	100	0	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من تقييم نسبة التغطية الترابية بعمالات المملكة للفضاءات متعددة الوظائف للنساء محدثة ومفعلة طبقا لدفاتر التحملات، إذ سيمكن من التعرف على نسبة التهيئة والتجهيز والموارد البشرية والمعدات الملائمة وكذا جودة الخدمات المقدمة.

تحدد دفاتر التحملات أهداف الفضاءات متعددة الوظائف للنساء وكذا مهام والتزامات الفاعلين المنخرطين في عملية التكفل، كما تحدد شروط وطرق التكفل ومختلف الخدمات المقدمة وكذا إطار التقييم والتقييم الداخلي والتقارير السنوية، كأداة من أدوات التتبع لقياس جودة التكفل وتنسيق الخدمات المقدمة.

- **مصادر المعطيات**

يتم تتبع المؤشر بناء على التقرير السنوي للفضاءات المتعددة الوظائف للنساء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تجدر الإشارة إلى أن نسبة تحقيق هذا المؤشر لا تسمح بقياس درجة رضا الفئات المستهدفة من خدمات هذه الفضاءات.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

هذا المؤشر يمكن من قياس تغطية مختلف الجماعات الترابية بالفضاءات متعددة الوظائف للنساء في وضعة صعبة، المحدثة طبقا لمقتضيات القانون 15.65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وكذا نصوصه التطبيقية.

في إطار تفعيل بروتوكول حماية الذي أعدته الوزارة لتأطير العمل داخل المؤسسات المتعددة الوظائف، سيتم اعتماد نموذج تقرير موحد لهذه المؤسسات بمؤشرات للتتبع وذلك من أجل قياس مدى ملائمة الخدمات مع مقتضيات النصوص التطبيقية للقانون 65.15 وتأثير أنشطتها على الفئات المستهدفة.

.

الهدف 2.001: تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

المؤشر 1.2.001 : "نسبة إنجاز الإجراءات المبرمجة في برنامج "مغرب التمكين

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	30	45	55	70	90	100	2030

- **توضيحات منهجية**

يتيح هذا المؤشر قياس مدى تحقيق الوزارة لالتزاماتها المتضمنة في برنامج "مغرب التمكين والريادة". كما يقيس الحكامة الجيدة للبرنامج. ويقدم هذا المؤشر معلومات عن جهود الوزارة لتنفيذ التدابير التي تلزمها كما يساعد على إبراز التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المدرجة على مستوى البرنامج، وتتبع تنفيذ الالتزامات التي اتخذتها الوزارة من أجل التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات بحلول عام 2026، وكذلك مستوى الحكامة الجيدة للبرنامج.

وعيا بأن الحالات الوبائية تؤثر بشكل متفاوت على النساء والرجال، وتؤدي إلى تزايد التفاوتات بين الجنسين والتمييز ضد النساء والفتيات، فإنه من الضروري النظر في الاحتياجات الخاصة للنساء عند تخطيط وتنفيذ تدابير مواجهة هذه الحالات، سواء من حيث الوقاية ورصد الحالات أو من حيث الوصول إلى خدمات التكفل ذات الأثر الفعلي والناجع. وفي هذا الإطار، تم إطلاق مجموعة من المبادرات لحماية فئة عريضة من الأشخاص في وضعية هشة، ومبادرات لدعم النساء في وضعية صعبة وتوفير الحماية اللازمة لهن، وذلك ب:

- إطلاق عملية التنزيل الترابي للبرنامج من خلال عقد اتفاقيات شراكة مع مجالس الجهات ومجالس الأقاليم لتنفيذ برامج مجالية للتمكين الاقتصادي للنساء حسب الخصوصيات المجالية لكل جهة؛

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- إطلاق الدراسة الخاصة بتفعيل الالتزام الحكومي المتعلق برفع نسبة النشاط لدى النساء إلى 30%، المنجزة في إطار الدعم التقني للاتحاد الأوروبي؛
- إعداد مخططات قطاعية مع تحديد الأهداف والتدابير والإجراءات ذات الأولوية وفق برمجة مالية لسنة 2023 في إطار لقاءات ثنائية مع القطاعات الحكومية، وكل المعنيين والمتدخلين، مع تحديد المؤشرات المتعلقة بها ضمن ميزانية سنة 2023، لتسريع أجرأة البرنامج الحكومي 2021-2026، الذي يهدف إلى رفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من30 % عوض20.9 % في 2021.
- إطلاق المنصة الإلكترونية لتسجيل النساء في وضعية هشاشة في إطار برنامج "جسر التمكين والريادة" لتسهيل التمكين الاقتصادي للنساء بكل من جهة فاس مكناس، والدار البيضاء سطات، ويندرج إطلاق هذه المنصة في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية للنهوض بوضعية المرأة، وكذا تنزيل التزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، المتعلقة خصوصا بالرفع من نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30 % عبر شراكات مع مجالس الجهات والولايات والعمالات.

مصادر المعطيات

تقارير تتبع البرنامج.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز لا تمكن لوحدها من قياس مدى تحقيق المساواة نتيجة ارتباطه بمجموعة من المتغيرات، لاسيما تفعيل التزامات باقي القطاعات الحكومية والمتضمنة في برنامج "مغرب التمكين والريادة".

تعليق

يشكل برنامج "مغرب التمكين والريادة"، إطار التقائية جميع المبادرات بالارتكاز على رؤية استراتيجية تنزيلا لمحاور وإجراءات البرنامج الحكومي 2021-2026، التي تروم إلى التمكين الاقتصادي للنساء باعتباره محورا أساسيا يهدف إلى الرفع من نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل وتعزيز الوضعية الاقتصادية ورافعة للتنمية المستدامة .

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 002 : التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يرتكز هذا البرنامج على أربعة محاور أساسية:

المحور الاول : يتعلق بدعم ومصاحبة الفاعلين الاجتماعيين من خلال :

-مهننة الجمعيات عبر الرفع من قدراتها لتمكينها من القيام بمزيد من الانشطة ومشاركتها الفعالة في التنمية المحلية. ويخصص القطب الاجتماعي دعما ماليا سنويا للجمعيات العاملة في مجالات تدخله : تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حماية حقوق المرأة والأسرة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين. ويعتبر دعم الجمعيات مكونا أساسيا في استراتيجية القطب الاجتماعي ؛

-ضمان التنسيق من اجل هيكلة العمل الاجتماعي على المستوى الترابي؛

-وضع مخططات جهوية مصاحبة للجماعات الترابية لإدماج قضايا المرأة والأسرة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين في مخططات التنمية المحلية.

المحور الثاني : يشمل حماية الأسرة والطفولة والاشخاص المسنين ويرتكز على المهمات التالية :

يندرج مجال حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين في إطار تنفيذ استراتيجية وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة 2022-2026، ولاسيما "الدعامة الثالثة: الأسرة والرابط الاجتماعي والتضامن".

ترتكز الدعامة الثالثة على مقاربة تتمحور حول الأسرة بمفهومها الواسع وحول مختلف مكوناتها وتجعل من الرابط الاجتماعي أساس حماية الفئات في وضعية هشاشة والنهوض بحقوقها. وتضع الاستراتيجية من خلال هذه الدعامة مختلف الفئات المستهدفة من طرف الوزارة في قلب أولوياتها.

ويتعلق الأمر هنا باعتماد مقاربة دامجة تتجه نحو تقديم جواب للإشكاليات الخاصة بالأطفال والأشخاص المسنين مع إعطاء الأولوية للأسرة كآلية للحماية والوقاية من المخاطر الاجتماعية، وذلك وفق نهج قائم على الاستدامة وديمومة الخدمات.

تنزيل هذا المحور يتم عن طريق 4 محاور فرعية استراتيجية ثلاثة منها تهم قضايا حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين، ويختص كل محور بفئة من الفئات المستهدفة ويقترح مجموعة من الأوراش التي تهدف إلى القيام بأنشطة منسجمة ومتكاملة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

المحور الفرعي الأول يخص النهوض بالأسرة، وذلك من خلال 3 **أوراش** تهدف إلى جعل الأسرة أساس الادماج الاجتماعي وإلى وضع خدمات خاصة بمواكبة الأسر.

الورش الأول، ويتعلق بإعداد سياسة عمومية أسرية موجهة لتحقيق تنمية كل أعضاء الأسرة ووضع إطار يسمح بتحقيق التلقائية كل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه لكل أعضاء الأسرة.

الورش الثاني، ويهدف إلى تطوير خدمات الإرشاد والوساطة الأسرية والتربية الوالدية. ويتعلق الأمر هنا بوضع آليات لتحسيس وتكوين ودعم ومواكبة الوالدين في القيام بدورهم داخل الأسرة، مع تقديم خدمات اجتماعية تساعد في حل الخلافات، وفي التكفل بالأشخاص المسنين وتربية الأطفال.

الورش الثالث، يهدف إلى دعم المبادرات في مجال النهوض باقتصاد الرعاية لفائدة الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، وتطوير مهن وهياكل المساعدة على الأمومة لفائدة الطفولة الصغرى من 0 إلى 3 سنوات. ومن أهم عناصر التدخل في هذا المجال النهوض بمهن الرعاية الاجتماعية والرعاية الطب-اجتماعية في البيوت، حضانات اجتماعية للطفولة الصغرى لمساعدة الوالدين على القيام بدورهم في الحياة المهنية وفي الحياة الخاصة.

المحور الفرعي الثاني يتعلق بحماية الطفولة والنهوض بحقوق الطفل، مع التركيز على فئات الأطفال في وضعية هشة المعرضين للخطر، وخصوصا الأطفال المحرومين من السند الأسري، الأطفال ضحايا العنف، الأطفال في وضعية الشارع، الأطفال أمام القانون.

ويتعلق الأمر في هذا المحور بتنزيل 3 **أوراش** تهدف إلى حماية الأطفال في وضعيات الخطر بسبب هشاشة الوضعية الاجتماعية لأسرهم أو بسبب تعرضهم للاستغلال أو العنف أو الإهمال. وذلك وفق مقاربة أساسها تعزيز دور الأسرة باعتبارها الفضاء الطبيعي للرعاية والتربية والتنشئة ورفاه الأطفال.

الورش الأول، يهدف إلى تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي والاستراتيجي وتعزيز فعاليته، سواء على مستوى الترسانة القانونية أو السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب 2015-2025، والموارد البشرية والمالية وهياكل الحماية التي تم وضعها لتطبيق القوانين. وبالتالي فإن الترسانة القانونية والإطار الاستراتيجي والموارد المخصصة ستشكل الأسس التي تسمح بضمان احترام حقوق الطفل.

الورش الثاني، ويتعلق بوضع أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، وتحسين الإدماج وتوسيع العرض في مجال الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من السند الأسري، وذلك عبر تحسين وتقوية نظام الكفالة، ابتكار أشكال جديدة لرعاية وتربية الأطفال من خلال أسر الاستقبال والاحتضان، وضع برامج خاصة بالأطفال في وضعية الشارع، والأطفال في التسول، والأطفال المغادرين لمنظومة الحماية بعد بلوغهم 18 سنة.

الورش الثالث، يسعى إلى بلورة تدابير تضمن لكل طفل أن يتمتع بحقه في التربية وذلك من خلال محاربة زواج القاصرات والهدر المدرسي والنهوض بالمعايير الاجتماعية الحامية للأطفال.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

المحور الفرعي الثالث، يتعلق بالأشخاص المسنين، ويتفرع لـ 3 أوراش أساسية تتضمن مجموع التدابير الرامية إلى تحسين ظروف عيش جميع الأشخاص المسنين، وتعزيز صمود الأشخاص المسنين في وضعية هشة أمام المخاطر الاجتماعية، وفق نهج يعطي الأولوية للتدابير الرامية لتعزيز دور الأسرة، في معناه الواسع، كفضاء طبيعي لعيش المسنين وذلك من خلال النهوض بالتضامن بين الأجيال.

الورش الأول، ويتعلق بوضع برنامج وطني "جسر الكرامة لحماية الاشخاص المسنين"، غايته إدراج بعد الأشخاص المسنين في جميع المخططات القطاعية وضمان التقائية جميع التدخلات والأنشطة على المستويين المركزي والترابي. ويعتبر إشراك ومشاركة الجمعيات ضروريا لنجاح هذا الورش.

الورش الثاني، ويرمي إلى توفير آلية جديدة لحماية ورعاية الأشخاص المسنين في وضعية هشة والمحرومين من الرعاية الأسرية، وذلك من خلال وضع إطار قانوني لأسر استقبال الأشخاص المسنين في وضعية هشة، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية وشبه الطبية والنفسية في البيوت. بالإضافة إلى تحسين جودة التكفل بالمؤسسات.

الورش الثالث، ويسعى إلى النهوض بثقافة التضامن بين الأجيال والرابط الاجتماعي، وذلك من خلال المشاورات الوطنية والترابية وتنظيم حملات تواصلية ملائمة.

المحور الثالث: يتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة:

- السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

خلال الاجتماع الثالث للجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، المنعقد يوم 29 يوليوز 2021، تم تقييم مخطط العمل الوطني 2017 – 2021 ، وتقديم مجموعة من التوصيات من ضمنها إعداد المخطط التنفيذي الثاني لتنزيل السياسة العمومية 2022 – 2026، بشكل يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية لتقرير النموذج التنموي الجديد الذي قدم أمام جلالة الملك نصره الله في 25 ماي 2021، ويتوافق مع مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وفق المعالم والمرتكزات الذي حددها جلالته في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2020، وطبقا لمقتضيات القانون الاطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

و ستعمل الوزارة حاليا في إطار السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة على تنفيذ مخطط العمل الوطني الثاني 2022- 2026 للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مع الحرص على تحديد مؤشرات التتبع والتقويم وتعبئة الإمكانات اللازمة، بشراكة وتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والجماعات الترابية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

- صندوق دعم التماسك الاجتماعي

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تنفيذا للبرنامج الحكومي في مجال العناية بالأشخاص في وضعية إعاقة، تم سنة 2012 إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة كآلية جديدة للدعم والنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة وتيسير اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

ويشمل هذا الصندوق مجالات التدخل التالية:

- تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛
- اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى؛
- تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛
- المساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال.

المحور الرابع: يتعلق بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي

يعد المعهد الوطني للعمل الاجتماعي مؤسسة للتعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود في مجال العمل الاجتماعي غير تابعة للجامعات، أحدث سنة 1981 بموجب المرسوم رقم 2.84.30 المؤرخ بتاريخ 31 يناير 1985، من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الاجتماعية آنذاك، وقد تمت إعادة تنظيمه في 2016 ليواكب التطورات التي يعرفها البحث العلمي في المجال الاجتماعي. وهو حاليا تابع لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة .

وتناط بالمعهد، مهمة التكوين الأساسي والتكوين المستمر، إضافة إلى البحث العلمي وتقديم الخبرة في ميدان العمل الاجتماعي والميادين المرتبطة به، وذلك بهدف نشر المعارف وإدماج الخريجين في الحياة العملية.

هذا ويضطلع المعهد، علاوة على ذلك، بما يلي:

1. تنظيم تداريب وملتقيات وندوات ودورات للتكوين لفائدة:
2. إعداد ووضع برامج البحث العلمي الخاصة به أو في إطار دراسات الدكتوراه أو هما معا؛
3. المشاركة في برامج البحث الجهوية والوطنية والدولية، قصد تنمية الأنشطة المتصلة بمختلف مجالات العمل الاجتماعي؛
4. إنجاز دراسات وخبرات لفائدة الغير؛
5. إحداث محاضن للمقاولات.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

على مستوى هذا البرنامج، تمول الوزارة حوالي 150 مشروعا للقرب محمولا من طرف الجمعيات، مع إعطاء الأولوية بشكل خاص للمشاريع التي تهدف إلى تحسين وضعية المرأة والنهوض بحقوقها ، ولا سيما مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، ومشاريع التمكين الاقتصادي للنساء.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

جميع الأوراش المتعلقة بمحور النهوض بالأسرة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الرجال والنساء والفتيات والفتيان والأطفال من كلا الجنسين سواء تعلق الأمر بورش إعداد سياسة عمومية أسرية أو ورش تطوير خدمات الإرشاد والوساطة الأسرية والتربية ورعاية الطفولة والأشخاص المسنين، وورش دعم المبادرات في مجال النهوض باقتصاد الرعاية. ولتحقيق ذلك تعمل الوزارة على إدراج مؤشرات النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج وعلى مستوى الخدمات.

كما أن جميع عمليات البرمجة والتخطيط والتتبع والتقييم المتعلقة بتنزيل الأوراش الخاصة بالمحور الثاني المتعلق بحماية الطفولة والنهوض بحقوقها، تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.

على مستوى الأجهزة الترابية لحماية الطفولة يتم الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للأطفال والفتيات الذين يحتاجون إلى حماية. وستواكب الوزارة الأقاليم / العمالات في وضع خططها الإقليمية لحماية الطفل وتحديد التحديات المتعلقة بالنوع مع اتخاذ تدابير لتجاوزها وذلك من أجل ضمان المساواة في الحماية للأطفال والفتيات بغض النظر عن الوسط الذي ينحدرون منه (حضري أو قروي).

وفي مجال توفير رعاية بديلة للأطفال، تأخذ الوزارة في الاعتبار حاجيات الأطفال من كلا الجنسين أثناء وضع منظومة أسر الاستقبال. كما تراعي الوزارة الحاجيات المختلفة والمتنوعة للأطفال الذكور والأطفال الإناث أثناء وضع البرامج والمشاريع الخاصة بالأطفال في وضعية الشارع وحماية الأطفال من الاستغلال في التسول والإدماج الاجتماعي للأطفال والشباب المقبلين على مغادرة منظومة الحماية بعد بلوغهم 18 سنة لتحقيق الاستقلالية.

فيما يخص الأنشطة التحسيسية، تشمل الحملات إشارات تتعلق بالأساس بالمساواة في التعليم بشكل عام بين الأطفال والفتيات وكذلك بالعواقب المحتملة للتمييز على أساس الجنس على الأطفال.

كما تراعي البرامج والأنشطة الخاصة بالأشخاص المسنين بعد النوع الاجتماعي سواء على مستوى تشخيص الوضعية الاجتماعية أو على مستوى التخطيط وكذلك على مستوى توفير خدمات ملائمة للمسنات والمسنين تراعي حاجياتهم المشتركة والمختلفة.

في إطار البرنامج الوطني لتأهيل مهنيي التكفل بالأشخاص التوحديين (رفيق)، تم استكمال تكوين الأفواج الثلاثة (180 خبيرا) في مجال التكفل بالأشخاص التوحديين، وخلال تصريف برنامج تكوين الأسر و المهنيين سيتم:

- مراعاة النوع الاجتماعي في تكوين الأسر والمهنيين؛
- تزويد المستفيدين من التكوين بتقنيات التكفل حسب الجنس؛
- الحرص على إستفادة عدد كبير من النساء، سواء أمهات أو مهنيات، من التكوين في مجال التكفل بالأشخاص التوحديين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. مسؤول البرنامج

الكاتب العام

3. المتدخلين في القيادة

مديرية التنمية الاجتماعية

مديرية حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين

مديرية النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

المعهد الوطني للعمل الاجتماعي.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.002: تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالوزارة واستهداف النساء والفتيات

المؤشر 1.1.002 : عدد مشاريع الجمعيات المدعومة

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد مشاريع الجمعيات المدعومة		عدد	87	170	200	200	200	**200**	**2026**
المؤشرات الفرعية	عدد مشاريع الجمعيات التي تدعمها الوزارة في إطار سياساتها العمومية	عدد	86	130	150	150	150	**150**	**2026**
	عدد مشاريع الجمعيات الخاصة بتمكين النساء والفتيات المدعمة من الوزارة في إطار مختلف السياسات العمومية المعتمدة	عدد	1	40	50	50	50	**50**	**2026**

- **توضيحات منهجية**

يشير هذا المؤشر إلى حجم مشاركة جمعيات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج والسياسات العمومية للوزارة على المستوى الترابي، لفائدة الفئات في وضعية صعبة وخاصة النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية الشارع، كما يحدد المؤشر عدد المشاريع المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء، وتتم هذه المشاركة عبر اتفاقيات شراكة.

تولي الوزارة اهتماما خاصا بالشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، باعتبارها فاعلا أساسيا في بلورة السياسات العمومية وبرامج التنمية بمختلف أبعادها، وفي ترجمتها إلى مشاريع تنموية لفائدة مختلف شرائح المجتمع، وتحرص الوزارة على وضع آليات الحكامة الضرورية لتدبير هذه العلاقة، وتحديد شروط ومعايير للتمويل وفق مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة.

- **مصادر المعطيات**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

قاعدة المعطيات الخاصة ببرنامج الشراكة مع الجمعيات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مؤشر مرتبط بالوسائل يقيس فقط عدد مشاريع الجمعيات المدعمة من الوزارة في إطار تنفيذ برامجها وسياساتها العمومية.

- **تعليق**

تعتبر الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني خيارا استراتيجيا للوزارة لتكريس سياسة القرب تجاه الفئات المستهدفة وتطوير خدمات المساعدة الاجتماعية، وكذا تعزيز مكانة وأدوار المجتمع المدني كما نص عليها دستور المملكة.

المؤشر 2.1.002 : عدد الفاعلين الجمعويين المستفدين من تقوية قدرات

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد الفاعلين الجمعويين المستفدين من تقوية قدرات		عدد		700	140	140	140	**140**	2026
المؤشرات الفرعية	عدد الجمعيات المدرجة في برنامج تقوية القدرات	عدد		500	100	100	100	**100**	2026
	عدد الجمعيات المدرجة في برنامج تقوية القدرات والتي تستهدف النساء والفتيات	عدد		200	40	40	40	**40**	2026

- **توضيحات منهجية**

يسمح هذا المؤشر بقياس مدى انخراط الجمعيات في تقوية قدرات الموارد البشرية العاملة بها بما فيها العاملين الاجتماعيين، وذلك لتنزيل مختلف السياسات والبرامج التنموية التي تستهدف النهوض بحقوق وأوضاع الفئات الاجتماعية، كما يمكن هذا المؤشر بالإضافة إلى مؤشرات أخرى من تحديد وضعية التقدم في تحقيق هدف تكوين 10 آلاف عاملة وعامل اجتماعي في أفق 2030 وتمكينهم من المهارات والمؤهلات المعترف بها.

- **مصادر المعطيات**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

قاعدة المعطيات الخاصة ببرنامج تقوية القدرات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يقيس هذا المؤشر عدد الجمعيات المستفيدة من برامج تقوية القدرات المتاحة من طرف الوزارة ولكنه لا يعكس عدد الموارد البشرية المستهدفة من برامج التكوين ومدى تمكنهم من المهارات المطلوبة.

- **تعليق**

يندرج برنامج تقوية القدرات في إطار سلة من المشاريع التي تشمل تأهيل البنيات والتجهيز والتسيير والتأطير وإعداد مشاريع المؤسسة، وتستفيد الجمعيات من بعض أو جل مكونات هذه السلة وذلك وفق حاجياتها.

ويعزى انخفاض عدد الجمعيات المستفيدة من تقوية القدرات إلى إعادة النظر في هذا البرنامج عبر اعتماد نظام جديد للتكوين يروم اعتماد منظومات جديدة للتكوين بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية.

الهدف 2.002: تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية في مجال حماية الطفولة مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع

المؤشر 1.2.002 : عدد الفاعلين الذين أدرجوا معايير الجودة بالوحدات والخدمات المقدمة للأطفال وعائلاتهم مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالفتيان والفتيات

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد		10	0	25	30	64	2026

- **توضيحات منهجية**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يوفر هذا المؤشر معلومات حول تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، وذلك من أجل إدراج معايير الجودة المنبثقة من الدراسة الوطنية حول وضع معايير للبنيات والخدمات بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال في النصوص التطبيقية للقانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ولا سيما المؤسسات العاملة مع الأطفال. ويرتبط هذا المؤشر أيضا ببرنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وملاءمتها مع القانون 65.15.

ويحيل إلى المعطيات المتعلقة بتقييم مستوى مطابقة الوحدات المعتمدة للمعايير، وكذا عدد العاملين الاجتماعيين المؤهلين تبعا لمنظومات موحدة. وسوف تعمل الوزارة على إعداد دفاتر التحملات التي تحدد طبيعة ونوع الخدمات وكذا دليل المهن والوظائف وفقا لطبيعة كل مؤسسة مستقبلة للأطفال.

كما ستشمل دفاتر التحملات تدابير ملموسة من اجل الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع في مجال التكفل بالأطفال والفتيات وكذا استقبال أسرهم. وستسهر الوزارة على ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة في مؤسسات حماية الأطفال على مقاربة النوع.

- **مصادر المعطيات**

معطيات الوزارة، مؤسسات الرعاية الاجتماعية، التعاون الوطني و هيئة التدبير على المستوى الإقليمي والأقاليم

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط هذا المؤشر بصدور النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بما فيها القرارات بشأن:

- دفتر التحملات المتعلق بالشروط الخاصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بالأطفال المهلين؛
- دفتر التحملات المتعلق بالشروط الخاصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل باستقبال وحماية الأطفال
- دفتر التحملات المتعلق بالشروط الخاصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بالأطفال المتمدرسين.
- دفتر التحملات المتعلق بالشروط العامة

- **تعليق**

يوفر هذا المؤشر معلومات عن صدور دفاتر التحملات المتعلقة بالشروط الخاصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بفئة الأطفال.

كما يوفر معلومات عن عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بفئة الأطفال التي تم الترخيص لها وفق مقتضيات القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

كما أن هذا المؤشر رهين بصدور النصوص التطبيقية.

المؤشر 2.2.002 : عدد الأقاليم التي أحدثت الإسعاف الاجتماعي المتنقل من بين الأقاليم الثمانية النموذجية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	3	4	6	8	0	8	2024

- **توضيحات منهجية**

يحتسب هذا المؤشر من خلال توفير مقر الإسعاف الاجتماعي المتنقل للأطفال في وضعية الشارع، وتجهيزه وفق دفتر التحملات الخاص بهذا النوع من المؤسسات، واتفاقية شراكة مع جمعية تسهر على تسيير هذه المؤسسة وتوفير الموارد البشرية واللوجستية، وبرنامج للتكوين في مجال العمل مع الأطفال في وضعية الشارع، وتقارير دورية حول أداء المؤسسة.

ويتم إحداث الإسعافات الاجتماعية المتنقلة حسب احتياجات الفاعلين على المستوى الترابي ولاسيما الجماعات الترابية.

- **مصادر المعطيات**

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي و الأسرة

الجمعيات المسيرة لمؤسسات الإسعاف الاجتماعي المتنقل.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر مرتبط بالتزام الجماعات الترابية، وبتعاون باقي الفاعلين

- **تعليق**

يعتبر الإسعاف الاجتماعي المتنقل للأطفال في وضعية الشارع مؤسسة للرعاية الاجتماعية خاضعة لمقتضيات القانون 15-65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. وتقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات ملائمة للرعاية الاجتماعية ومساعدة الأطفال والشباب في وضعية الشارع، ليلا ونهارا، حسب احتياجات كل حالة. وتشمل الرعاية الاجتماعية خدمات في الشارع، بما فيها الخدمات الصحية الأولية والإطعام وتقديم الملابس والأغطية، بأماكن تواجد الأطفال بدون مأوى ثم التوجيه نحو مراكز الإيواء المؤقت التابعة للإسعاف الاجتماعي المتنقل التي توفر خدمات الاستقبال، والاستماع، والإيواء المؤقت، والإطعام، والعلاجات الصحية الأولية، والدعم النفسي، والتوجيه نحو مراكز محاربة الإدمان التابعة لوزارة

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الصحة، وإعادة الادماج سواء داخل الأسرة أو بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لحماية الطفولة التي ينظمها القانون 65.15، كما تقوم الإسعافات المتنقلة، بتنسيق مع مراكز المواكبة لحماية الطفولة التابعة للأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بتتبع مسار الطفل داخل مؤسسات التربية أو التكوين المهني وإعداد تقارير حول مآل الطفل.

الهدف 3.002: الحماية و النهوض بأوضاع الأسرة و الأشخاص المسنين

المؤشر 1.3.002 : عدد مراكز الوساطة الأسرية المحدثة والمفعلة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد		20	22	25	0	25	2024

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال عدد اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الجمعيات الحاملة لمشاريع الوساطة الأسرية من أجل إحداث مراكز للوساطة الأسرية. كما يمكن أيضا من معرفة الموارد البشرية وعدد خدمات الوساطة المقدمة وكذا المبالغ المالية المرصودة للوساطة الأسرية.

- **مصادر المعطيات**

وزارة التضامن و الإدماج الاجتماعي و الأسرة

الجمعيات الشريكة في مجال الوساطة الأسرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يعكس جميع المجهودات المبذولة على المستويين الاستراتيجي والتشريعي في مجال الوساطة الأسرية، كما أنه رهين بانخراط الفاعلين الجمعويين ونشر ثقافة الوساطة.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تستهدف هذه المبادرة توفير هياكل وموارد بشرية متخصصة في مجال الوساطة الأسرية للوقاية من المشاكل الأسرية وتوفير تدابير مواكبة، عند الحاجة، لتفعيل مسطرة الصلح المنصوص عليها في مدونة الأسرة، وذلك في إطار آليات داعمة للمسطرة القضائية يمكن الاستعانة بها وديا في أفق مأسستها.

المؤشر 2.3.002 : نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالنساء والرجال

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%		10	0	5	10	50	2026

- **توضيحات منهجية**

يوفر هذا المؤشر معلومات عن مدى إرساء منهجية الجودة على مستوى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

ويتم تنزيل هذه المنهجية من خلال دفاتر التحملات التي تنظم الشروط الفنية ومعايير الخدمات بهذه المراكز، وكذا مشاريع المؤسسات التي تعكس المشروع المؤسساتي لهذه المراكز وأيضا من خلال تكوين مواردها البشرية.

كما سيتوفر للمراكز خارطة طريق لتعزيز جودة الخدمة ودليل أولي لقياس التقدم المحرز في تحقيق معيار الجودة.

- **مصادر المعطيات**

وزارة التضامن و الإدماج الاجتماعي و الأسرة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط هذا المؤشر بوجود برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وملاءمتها مع القانون 65.15 وانخراط الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين في تنزيل هذا البرنامج .

- **تعليق**

يعزى التأخر إلى ضرورة انتظار صدور النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بما فيها القرارات بشأن:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

دفتر التحملات المتعلق بالشروط الخاصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بالأطفال المهلين؛

- دفتر التحملات المتعلق بالشروط الخاصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل باستقبال وحماية الأطفال
- دفتر التحملات المتعلق بالشروط الخاصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بالأطفال المتمدرسين.
- دفتر التحملات المتعلق بالشروط العامة

الهدف 4.002: النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية اعاقة مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال

المؤشر 1.4.002 : نسبة إنجاز مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2022-2026

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	0	10	40	70	100	2026

- **توضيحات منهجية**

يهم هذا المؤشر نسبة إنجازية مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة .

يعتبر مخطط العمل الوطني ترجمة للتوجهات الاستراتيجية للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ويتكون من عدة محاور وأوراش ومشاريع وتدابير. ويحدد لكل مشروع وتدبير القطاع المسؤول والشركاء ومؤشرات الإنجاز والأثر وسنة البرمجة. ويمتد لخمس سنوات.

يتم احتساب هذا المؤشر استنادا إلى مخطط العمل، حيث يشمل مجموعة من التدابير المبرمجة والتي تندرج تحت المسؤولية المباشرة للوزارة. تعتبر التدابير بنفس القدر من الأهمية. وعليه، فإن نسبة إنجازية مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة تحتسب انطلاقا من نسبة التدابير المنجزة مقارنة مع العدد الإجمالي للتدابير المبرمجة.

نسبة إنجازية مخطط العمل الوطني = (عدد التدابير المنجزة / العدد الإجمالي للتدابير المبرمجة) * 100.

- **مصادر المعطيات**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

معطيات الوزارة والمعلومات المحصلة من مختلف القطاعات المعنية.

جهاز الحكامة: اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر يدل فقط على التزامات الوزارة ضمن مخطط العمل الوطني الذي يكتسي صبغة عرضانية. وبالتالي فإن إنجازه رهين بانخراط جميع القطاعات الحكومية المعنية.

- **تعليق**

تعمل الوزارة حاليا على تقييم مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021 وسيتم إعداد المخطط الجديد على ضوء نتائج ومخرجات هذ ا التقييم.

ويوفر هذا المؤشر معلومات عن مدى تقدم إنجازية التدابير المبرمجة والتي هي من مسؤولية الوزارة، في إطار مخطط العمل الوطني الثاني 2022 – 2026 للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة .

يعتبر مخطط العمل الوطني الثاني 2022 - 2026 للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وثيقة إجرائية لتنزيل السياسة العمومية المندمجة في مجال الإعاقة، من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية،

سيتم إيلاء اهتمام خاص لإدماج بعد النوع الاجتماعي ومراعاة خصوصيات النساء والفتيات في وضعية إعاقة في مختلف الأوراش والمشاريع والإجراءات في إطار الإعداد لمخطط العمل الوطني 2022 -2026 .

المؤشر 2.4.002 : نسبة إنجاز البرنامج الوطني "مدن ولوجة"

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	65	85	90	95	100	100	2025

- **توضيحات منهجية**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة تقدم أشغال الولوجيات في إطار البرنامج الوطني "مدن ولوجة"، التي يتم إنجازها على ضوء مخرجات الدراسات التشخيصية والجردية المرتبطة بمجال التهيئة الحضرية، والمنجزة على مستوى كل جماعة ترابية منخرطة في البرنامج، والذي وصل عددها حاليا 22 جماعة منخرطة.

تعتمد طريقة حساب المؤشر على مخطط عمل البرنامج، والذي يتضمن مراحل مختلفة؛ حيث تسند لكل مرحلة نسبة معينة، وفقا لدرجة تقدم أشغال الولوجيات. وعليه، يتم احتساب نسبة الانجاز عن طريق جمع نسب المراحل المنجزة سنويا.

بالنسبة لمقاربة النوع، تجدر الإشارة إلى أنه تم أخذ هذا البعد بعين الاعتبار على مستويين :

(1) تمثيلية النساء في مختلف لجان تتبع تنفيذ البرامج على المستوى الترابي؛

(2) من بين المستفيدين من الفضاءات المفتوحة للعموم والتي أضحت ولوجة بفضل هذا البرنامج، نجد النساء في وضعية إعاقة، النساء المسنات وكذا النساء الحوامل.

- **مصادر المعطيات**

معطيات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والمعلومات المستقاة من مختلف الجماعات الترابية المعنية

جهاز الحكامة: لجنة قيادة البرنامج.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر رهين بالتزام الجماعات الترابية المعنية.

- **تعليق**

من أجل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من التمتع بحقوقهم وفقا لأحكام القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحماية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعيةإعاقة، أطلقت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة سنة 2018 برنامجا وطنيا طموحا بعنوان "مدن ولوجة".

يتم تنفيذ هذا البرنامج بشراكة مع الجماعات الترابية الراغبة في الانخراط في هذا البرنامج الوطني، من أجل إزالة جميع الحواجز البيئية والمادية التي تحد من اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة اليومية والمهنية، والتفاعل مع البيئة والتمتع بالخدمات المقدمة للعموم على قدم المساواة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يتعلق هذا المؤشر بنسبة تقدم أشغال الولوجيات، على ضوء الدراسات التشخيصية وجرد للاحتياجات في مجال التهيئة الحضرية على مستوى كل مدينة.

الجماعات الترابية المنخرطة في البرنامج لحدود اليوم: الرباط، الدار البيضاء، طنجة، وجدة، فاس، مكناس، بني ملال، الجديدة، سلا، انزكان، أكادير، القنيطرة، تازة، بركان، تطوان، وزان، سوق أربعاء الغرب، آسفي، ورزازات، الداخلة، تيزنيت وبوجدور.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الثالث

محددات النفقات

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 14 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	47	24	71	15,43
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	36	32	68	14,78
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	178	143	321	69,78
المجموع	261	199	460	100

- جدول 15 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	214	210	424	92,17
المصالح اللاممركزة	19	17	36	7,83
المجموع	233	227	460	100

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- جدول 16 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	19	17	36	7,83
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	214	210	424	92,17
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	233	227	460	100

■ تعليق

لا تتوفر الوزارة على مندوبيات ترابية.

الموارد البشرية بالمصالح اللاممركزة تخص المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

يبلغ عدد الموارد البشرية الساهرة على تنفيذ مهام ومشاريع الوزارة 460 منها 108 رهن إشارة التعاون الوطني و24 في مؤسسات أخرى.

نسبة النساء من مجموع الموارد البشرية تصل إلى 49% ونسبة النساء في مراكز المسؤولية يصل إلى 36 %. في حين تصل نسبة النساء من الأطر إلى 44 %.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 17 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2023 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	71 745 617	460
المناصب المحذوفة	617 610	5
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	435 000	7
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	7 652 393	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	79 215 400	460
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	163 600	
نفقات الموظفين المتوقعة	79 379 000	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 010 : القيادة والدعم

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم المهام**

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى:

- أداء أجور ونفقات الموظفين،

- إطلاق وتنظيم عمليات التوظيف،

- معالجة وتسوية ملفات الترقيات في الدرجة والرتبة

- تسوية وضعيات التقاعد

- **مشروع 2 : دعم المؤسسات تحت الوصاية**

يهدف هذا المشروع إلى تقديم دعم سنوي للمؤسسات تحت الوصاية، وهي:

- التعاون الوطني بمبلغ 400 مليون درهم بالنسبة لميزانية التسيير و 20.400.000 درهم لميزانية الاستثمار؛ تخصص أغلبيتها لتغطية نفقات الموظفين ومصاريف التكوين. في حين أن نفقات ميزانية الاستثمار تخصص أساسا لاقتناء المعدات التقنية والتجهيزات وأشغال ترميم وبناء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- وكالة التنمية الاجتماعية بمبلغ 120 مليون درهم بالنسبة لميزانية التسيير، تخصص أساسا لتغطية نفقات الموظفين.

- **مشروع 3 : مساعدة للأعمال الإجتماعية**

يتعلق هذا المشروع بالمنحة المخصصة لجمعية الأعمال الاجتماعية للوزارة من اجل مساعدتها على إنجاز مهامها.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

يقدر مبلغ المنحة ب 1.550.000 درهم، تحول إلى حساب الجمعية على أساس تعاقد مع المكتب المسير للجمعية.

- **مشروع 4 : دعم المهام**

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى تحسين ظروف العمل وتنمية مؤهلات وقدرات الموارد البشرية بالإضافة إلى تحديث الإدارة، وذلك عبر تأهيل البنية التحتية المعلوماتية ورقمنة الخدمات.

ويتكون هذا المشروع من ثلاث عناصر:

- الحكامة وترشيد الموارد المالية
- تقوية قدرات وكفاءات الموظفين
- تحديث ورقمنة العمل الإداري

أهم النفقات المرتبطة بهذا المشروع تتمثل في الآتي:

- كراء المباني الإدارية (4.6 مليون درهم)
- مصاريف الحراسة والأمن (1.4 مليون درهم)
- مصاريف النظافة والوقاية من الفيروس التاجي (2.5 مليون درهم)
- مصاريف النشر والطبع (2 مليون درهم)
- مصاريف تكوين الموظفين (1.5 مليون درهم)
- اقتناء خوادم حاسوبية وتنفيذ مخطط مديري لنظم المعلوميات (2.5 ملايين درهم)

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 001 : إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : الشراكة من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة**

يهدف هذا المشروع أساسا إلى إنجاز المكونات التالية:

- الشراكة مع المجالس المحلية حيث تم تخصيص مبلغ 7 مليون درهم للتنزيل الترابي لبرامج النوع وكذا استمرار تنفيذ الخطة الجهوية للمساواة بجهة الرباط - سلا- القنيطرة وإحداث الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء بجهة فاس - مكناس.
- تتبع تفعيل برنامج "40 فضاء متعدد الوظائف للنساء" وضمان تسييرها (16 مليون درهم).
- دعم الجمعيات العاملة في مجال المرأة وكذا مراكز الاستماع والتكفل بالنساء ضحايا العنف (5 مليون درهم).

- **مشروع 2 : الدعم المؤسساتي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة**

يندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة "إكرام3" 2023-2027

ويتجلى بالأساس في تتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام " 3 وكذا تعزيز الإجراءات المتعلقة بالحد من العنف ضد المرأة وتحسين صورة المرأة في الإعلام.

تم تخصيص مبلغ 5 مليون درهم لإنجاز الأنشطة التالية:

- القيام بحملة تحسيسية ذات بعد وطني وجهوي ومحلي، تتضمن أنشطة تواصلية وتوعوية بتعاون مع الفاعلين الجهويين والمجتمع المدني ؛

- إعداد وتنفيذ برنامج للتحسيس والتكوين في مجال إدماج النوع لفائدة المؤسسات العمومية؛

- دعم و ومهننة أنشطة مكافحة العنف ضد النساء وكذا تحسين صورة المرأة في الإعلام ؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- إعداد وتنفيذ برنامج لتقوية قدرات الجماعات الترابية في مجال إدماج النوع والبرمجة المبنية على النوع ؛

- المساهمة في المنظمات الدولية العاملة في مجال المرأة (منظمة المرأة العربية)

- **مشروع 3 : التمكين الاقتصادي للنساء بالمغرب**

يشكل البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 والذي أطلق عليه اسم "مغرب التمكين"، إطار التقائية جميع المبادرات بالارتكاز على رؤية استراتيجية تنزيلا لمحاور وإجراءات الخطة الحكومية للمساواة "اكرام 2" والتي خصصت محورها الأول لتقوية فرص عمل النساء للنساء والفتيات وتمكينهن اقتصاديا خاصة في العالم القروي بالاعتماد على مقاربة النوع والتدبير المبني على النتائج كآلية لتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وقد تم تخصيص 50 مليون درهم للسهر على تطبيق هذا البرنامج

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 002 : التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : الشراكة مع الجمعيات والهندسة الاجتماعية**

تعد الشراكة مع الجمعيات توجها استراتيجيا للوزارة تروم من خلاله تعزيز أدوار جمعيات المجتمع المدني باعتبارها شريكا أساسيا في تنفيذ السياسات والبرامج لفائدة الفئات في وضعية صعبة، وتقوم الوزارة بدعم المشاريع المحمولة من طرف الجمعيات، وتقوية قدرات الموارد البشرية العاملة بها، وخاصة العاملات والعاملين الاجتماعيين.

وتقوم الوزارة كذلك في مجال الشراكة مع الجمعيات بتخصيص دعم مالي سنوي عبر التعاون الوطني لدعم التسيير والتأطير لمجموعة من المراكز الاجتماعية المسيرة من طرف الجمعيات.

وفي مجال تطوير الهندسة الاجتماعية واعتبارا للدور الذي يلعبه العامل الاجتماعي بصفته «جسر» الوصل ما بين الاستراتيجية الجديدة للقطب الاجتماعي (التخطيط للتنمية الاجتماعية) وتنفيذ البرامج، وانطلاقا من كونه «شريك» يستقر في موقع واجهة تسويق نجاعة السياسات والبرامج الاجتماعية واعتبارا لكونه أصبح «الأداة» لقياس مدى وضوح الرؤية المؤطرة للعمل الاجتماعي، فقد انكبت الوزارة على مجموعة من الاوراش من بينها:

- هيكلة أدوار العامل الاجتماعي عبر توفير أطر تشريعية وتنظيمية متكاملة؛
- تحديد الإطار التأهيلي العام لتحقيق التحسين المستمر لممارسة العمل الاجتماعي؛
- الإشهاد وتثمين مكتسبات الخبرة المهنية وهي عملية تنظيم وتقنين ومعيرة للارتقاء بأدوار العامل الاجتماعي داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب.

- **مشروع 2 : حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين**

يهدف هذا المشروع إلى النهوض بحقوق الأطفال والأشخاص المسنين وحماية الأسرة.

المكونات الرئيسية لهذا المشروع هي كالتالي:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

في مجال الطفولة:

- إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

- تطوير الخدمات والمؤسسات وتحسين الجودة

يهدف هذا البرنامج إلى:

- تجهيز وتأهيل مراكز لمواكبة وحماية الطفل (وحدات حماية الطفولة سابقا)
- تقوية قدرات العاملين بالمراكز
- تقوية قدرات الجمعيات الشريكة المشرفة على المراكز
- دعم وتحسين إدارة وتدبير المراكز
- إحداث الاسعاف الاجتماعي المتنقل

في مجال الأشخاص المسنين:

- إعداد الإطار الاستراتيجي للنهوض بالأشخاص المسنين ؛

- تطوير الخدمات والمؤسسات وتحسين جودة التكفل بالأشخاص المسنين، عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، تقوية وتطوير قدرات الموارد البشرية لهذه المؤسسات، معايرة الخدمات المقدمة، مواكبة المؤسسات غير المصرح بها أو المنشأة حديثا وتنويع خدمات الرعاية المنزلية ؛

- تفعيل المرصد الوطني للأشخاص المسنين ؛

- تنظيم حملة تحسيسية لفائدة الأشخاص المسنين، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للأشخاص المسنين، تحت شعار " الناس لكبار، كنز في كل دار".

في مجال الأسرة:

- النهوض بخدمات الوساطة الأسرية

- النهوض بخدمات التربية الوالدية

- النهوض بخدمات الإرشاد الأسري

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- إعداد الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة

الميزانية المخصصة لهذا البرنامج: 20 مليون درهم لدعم الجمعيات العاملة في المجال و19.5مليون درهم للشراكة مع المجالس الترابية.

- **مشروع 3 : النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة**

يهدف هذا المشروع إلى النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وإعداد وتنفيذ مخطط العمل الوطني للفترة 2022-2026 المتعلق بالسياسة العمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

وتتوزع الإجراءات المبرمجة إلى قسمين:

- التنسيق القطاعي مع الوزارات المعنية، وكذا مع المجتمع المدني العامل في مجال الإعاقة
- تنفيذ مشاريع وبرامج عملية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

يتكون هذا المشروع أساسا من الانشطة التالية:

- قيادة وتتبع تنفيذ السياسة العمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومخطط العمل المتعلق بها ؛
- الاستمرار في إنجاز برنامج وطني لتكوين المتخصصين في مجال التكفل بالأشخاص التوحديين (14 مليون درهم) ؛
- تطوير خدمات المؤسسات وتحسين الجودة (10 ملايين درهم) ؛
- دعم تسيير مراكز التوجيه والدعم (7 مليون درهم)؛
- برنامج مدن ولوجة : تحسين الولوجيات في مجموعة من المدن وإنجاز البرامج الترابية (10 مليون درهم)

- **مشروع 4 : المعهد الوطني للعمل الإجتماعي بطنجة**

يهم هذا المشروع المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة.

وتتمثل مهام المعهد في :

- تكوين و تأهيل كفاءات للعمل بميادين العمل الاجتماعي بالإدارات العمومية والجماعات المحلية والأجهزة شبه العمومية والخاصة.
- المساهمة في إعداد ونشر تقنيات العمل والبحث العلمي في ميدان العمل الاجتماعي.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

أما المبالغ المخصصة للمعهد فهي كالتالي: 11.9 مليون درهم لميزانية التسيير و 2.4 مليون درهم لميزانية الاستثمار منها النفقات التي تتعلق بالمنح الدراسية للطلاب (5.4 مليون درهم) وتغذية الطلبة (3 مليون درهم).